ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2018 – 2019

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2019 – 2018

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

2020

مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3
مقدمة 5

أولاً: الوضع الداخلي الفلسطيني: 7

بداية قلقة ومتوترة 7
من حكومة الوفاق الوطني إلى حكومة فتح 8
حلّ المجلس التشريعي وانعكاساته 9
منظمة التحرير في قلب الانقسام 9
التنسيق الأمني بين العلاقات الوطنية والعلاقة مع الاحتلال 10

ثانياً: المؤشرات السكانية للشعب الفلسطيني 11

ثالثاً: الأرض والمقدسات 15

رابعاً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة: 19

التبادل التجاري 19
الناتج المحلي الإجمالي 19
متوسط دخل الفرد 21
البطالة 22
الإيرادات والنفقات 22
الدعم الخارجي 23
حصار قطاع غزة 24

خامساً: العدوان الإسرائيلي ومسارَي المقاومة والتسوية: 26

العدوان والمقاومة 26
معاناة الأسرى 29
مسار التسوية 29

سادساً: المشهد الإسرائيلي: 32
الوضع الداخلي 32
المؤشرات السكانية 32
المؤشرات الاقتصادية 35
المؤشرات العسكرية 39

سابعاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي 41

ثامناً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي: 45
تركيا 45
إيران 46
مسارات التفاعل الشعبي ومسارات التطبيع 47

تاسعاً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي 49

عاشراً: أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2020–2021 52

مقدمة

يصدر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني بشكل دوري منذ سنة 2005 عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. وهو مركز دراسات مستقل، يهتم بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ويولي الشأن الفلسطيني تركيزاً خاصاً. وهذا الإصدار هو المجلد الحادي عشر من مجلدات التقرير الاستراتيجي؛ والذي يغطي بشكل شامل قضية فلسطين خلال سنتي 2018–2019، ويستشرف المسارات المستقبلية.

ويعالج التقرير الاستراتيجي، الذي قام بتحريره أ. د. محسن محمد صالح (الأستاذ في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، بالرصد والاستقراء والتحليل للأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، والأرض والمقدسات، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، كما يناقش الوضع الإسرائيلي وعمليات المقاومة ومسار التسوية. والتقرير موثق ومدقق وفق مناهج البحث العلمي، ومدعّم بعشرات الجداول والإحصائيات والرسوم التوضيحية.

وقد شارك في كتابة التقرير وإعداده 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، هم: أ. أشرف بدر، وأ. إقبال عميش، وأ. باسم القاسم، ود. جوني منصور، وأ. ربيع الدنّان، وأ. زياد ابحيص، وأ. ساري عرابي، ود. سعيد الحاج، وأ. د. طلال عتريسي، وأ. د. معين محمد عطا رجب، وأ. هاني المصري، وأ. وئام حمودة، وأ. وائل سعد، وأ. د. وليد عبد الحي. كما يقوم بمراجعة التقرير هيئة استشارية متخصصة.

وفيما يلي ملخص التقرير، الذي يصل حجمه الأصلي إلى 400 صفحة.

أولاً: الوضع الداخلي الفلسطيني

اتسمت سنتا 2018–2019 باستمرار أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وبحالة الضعف والتردي وانعدام الفاعلية التي تشهدها منظمة التحرير الفلسطينية، وبحالة التآكل التي تشهدها السلطة الفلسطينية، وسعي الاحتلال الإسرائيلي إلى تفريغها من مضمونها الوطني، وتكريس دورها الوظيفي. كما اتسمت السنتان باستمرار حالة الانقسام الفلسطيني، وتنازع مسارَي التسوية والمقاومة، وتعطّل مسار المصالحة، في ظل غياب برنامج سياسي مُوحَّد، وفي ظلّ إصرار فصيل فلسطيني على استمراره في الهيمنة على المؤسسات الرسمية وصناعة القرار الفلسطيني.

بداية قلقة ومتوترة:

وُقّعت في 2017/10/12 اتفاقية لتفعيل المصالحة بين حركتَي حماس وفتح في القاهرة، وأُشيعت أجواء متفائلة حول مضيّ هذه الاتفاقية نحو النجاح، بيد أن سيرها بدا بطيئاً للغاية، وبينما كانت حركة حماس قد حلّت اللجنة الإدارية التي شكّلتها لإدارة قطاع غزة، في خطوة ممهّدة لهذه الاتفاقية، وهي اللجنة التي تذرّعت بها قيادة حركة فتح لفرض سلسلة من العقوبات على قطاع غزة، كما سلمت كافة معابر القطاع للحكومة؛ ومع ذلك فإنّ قيادة السلطة في رام الله (فتح) لم ترفع بدورها العقوبات، ولم تحل قضية الـ22 ألف موظف المعينين في القطاع؛ وربطت رفع العقوبات بانتظار المزيد من الإجراءات، والتي كان من أشهرها ما أسمته "التمكين" لحكومة الوفاق الوطني.

وفي حين أعطى الموقف الوطني الموحّد أواخر 2017 الرافض لاعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" وقراره بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، المزيد من الأمل بإمكانية توحيد الصف الوطني، لمواجهة التحديات المتعاظمة، ولا سيّما مع عودة التنسيق المعلن بين الرئيس عباس وقيادات عليا في حركة حماس، فإنّ الموقف سريعاً ما عاد إلى حاله، لتنتكس العلاقات الوطنية برمّتها مع وقوع تفجير في غزة في آذار/ مارس 2018 استهدف موكب رئيس حكومة الوفاق الوطني بصحبة مدير المخابرات الفلسطينية، أشارت فيه تحقيقات السلطات في غزة بأصابع الاتهام إلى المخابرات في رام الله، للتذرع باستمرار العقوبات والضغوطات؛ بينما سارعت أجهزة السلطة في رام الله وفتح باتهام حماس بالمسؤولية.

من حكومة الوفاق الوطني إلى حكومة فتح:

احتلّت مسألة التمكين لحكومة الوفاق الوطني صدارة السجال الداخلي بين فتح وحماس، وذلك تحت عنوان التمكين الكامل والشامل للحكومة في الملفات كلّها، بما في ذلك ملف السلاح، الذي كان يجري الحديث عنه صراحة أو مواربة، بين حين وآخر. وعلى ضوء أنّ السلطة الفلسطينية لم تتقدّم بخطوات جديدة نحو قطاع غزة، ترفع فيها من العقوبات أو تخفّف منها، أو تعالج فيها واحد من أهم ملفات الإشكال بين الحركتين، وهو ملف موظفي حكومة قطاع غزة، فإنّ حماس تمسّكت بالجباية الضريبية الداخلية لدفع رواتب موظفي حكومتها وتسيير إدارتها في غزة.

تمسكت حركة فتح بموقفها المطالب بالتمكين للحكومة بما يشمل بسط السيطرة على الأرض والأمن والقضاء والمعابر والجباية الداخلية، وبما يتضمن عودة الوزراء ورؤساء الهيئات والسلطات والمؤسسات العاملة، ممّا يعني رفضها لوجود الموظفين الكبار من حكومة قطاع غزة في مرافق عملهم.

وبالرغم من المساحة التي احتلتها مسألة التمكين لحكومة الوفاق الوطني، فقد أقال الرئيس عباس هذه الحكومة، وشكّل لأول مرة منذ الانقسام الفلسطيني حكومة برئاسة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية، في خطوة كانت من جملة خطوات كرّست فك الروابط السياسية والقانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأفضت إلى مزيد من الانقسام. فقد انعكس تشكيل هذه الحكومة بالسلب على مشاريع اليسار الفلسطيني لتوحيد نفسه، وفتحت التناقضات مرة أخرى داخل بعض قوى اليسار، بالإضافة إلى كشفها عن خلافات داخل فتح نفسها.

وبينما لم تُعلن حكومة اشتية عن برنامج تفصيلي، فإنّها أعلنت عن ملامح برنامج مؤقت، من ضمنه العمل على إجراء انتخابات تشريعية بحسب كتاب التكليف من الرئيس عباس، وواجهت أزمة مالية خانقة، بعد اقتطاع الاحتلال لقيمة مخصّصات الشهداء والأسرى من الأموال الضريبية التي تجبيها لصالح السلطة، وبالرغم من رفض السلطة استلام أموال الضريبة منقوصة، فقد عادت واستلمتها في تراجع واضح عن قرارها.

حلّ المجلس التشريعي وانعكاساته:

في كانون الأول/ ديسمبر 2018، حُلّ المجلس التشريعي بقرار من المحكمة الدستورية، ويمكن القول إنّ هذا الإجراء عزَّز الإجراءات التي تدفع باتجاه الانفصال القانوني والسياسي بين إقليميّ السلطة الفلسطينية. وقد رفضت معظم القوى الفلسطينية الوازنة القرار، وتحفّظت عليه قوى أخرى، ولم يؤيده سوى حركة فتح، وبعض القوى الهامشية في الوسط السياسي الفلسطيني. وأثار القرار جدلاً قانونياً مؤسساً أولاً على الموقف من شرعية المحكمة الدستورية نفسها، ثم على مضامين قرار المحكمة، والانحياز السياسي الذي تتضمنه. وقد أجمعت المؤسسات الحقوقية على الموقف المشكّك في شرعية المحكمة الدستورية، وفي صوابية قرارها القاضي بحلّ المجلس التشريعي.

لم يترك الخطاب السياسي للرئيس الفلسطيني محمد عباس مجالاً للشك في كون الخطوة سياسية تغطّت بالقانون، وعلى أيّ حال، وبعد سبعة شهور من حلّ المجلس التشريعي، حلّ الرئيس الفلسطيني مجلس القضاء الأعلى، لتخلو الساحة من أي سلطة موازية للسلطة الفلسطينية، ولينفتح المجال لاستخدام القضاء في الخصومات الداخلية، وفي تعزيز الهيمنة الأمنية على المجتمع الفلسطيني، وقد أدى حلّ المجلس التشريعي في نهاية سنة 2018، إلى افتتاح سنة 2019 بمزيد من التوتر والخلاف بين الحركتين والتصعيد في السجال الكلامي والاستهداف السلطوي والأمني، وسحب السلطة الفلسطينية موظفيها من معابر قطاع غزة.

منظمة التحرير في قلب الانقسام:

بخلاف التوافق الفلسطيني في بيروت في أوائل 2017 على عقد المجلس الوطني الفلسطيني؛ فقد أصرَّ عباس وقيادة فتح على الدعوة لعقد دورة عادية للمجلس تحت الاحتلال في رام الله في أواخر نيسان/ أبريل 2018؛ مما أدى إلى مقاطعة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لهذا المجلس، بدعوى مخالفتها لما اتفق عليه وطنياً من قبل. وقد خالف الرئيس عباس بالفعل وعده، الذي قطع به، بعد قرارات ترامب بخصوص القدس، بأن تكون دورة طارئة. وقد ازداد الشرخ الوطني، مع عقد دورات المجلس المركزي؛ حيث قاطعته حماس والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية. واتسعت المقاطعة

في الدورة الثلاثين للمجلس المركزي المنعقدة في رام الله في 28–2018/10/29 لتشمل أيضاً الجبهة الديموقراطية والمبادرة الوطنية، ولتجد فتح نفسها معزولة بعيداً عن معظم الفصائل الفلسطينية الوازنة.

أفضت دورة المجلس الوطني إلى انتخاب الرئيس عباس رئيساً لفلسطين، والتوافق على لجنة تنفيذية جديدة، وانتخاب الرئيس عباس رئيساً لها، والتوافق على 35 عضواً جديداً للمجلس المركزي لمنظمة التحرير. وهو الأمر الذي يعني تكريس هيمنة حركة فتح، ونخبة السلطة على منظمة التحرير، وبالتالي قطع الطريق على بقية القوى الوطنية، واستخدام المنظمة سياسياً في الخلافات الداخلية، وفي ترتيبات ما بعد الرئيس عباس. وأما القرارات السياسية لمجمل تلك الجلسات بخصوص الصراع مع الاحتلال، كإعادة النظر في التزامات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير تجاه الاتفاقات الموقعة مع الاحتلال، بما يشمل وقف التنسيق الأمني، والانفكاك الاقتصادي عنه، وتفعيل المقاومة الشعبية، فلم يُنفّذ منها أيّ شيء، حتى بعد أن أعلن عباس عن تشكيله لجنة لإنفاذ القرارات؛ مما عكس انطباعاً واسعاً بعدم جدية تلك القرارات، وأنّها محض مناورات إعلامية، تهدف إلى تعبئة الفراغ السياسي بالخطابة السياسية.

التنسيق الأمني بين العلاقات الوطنية والعلاقة مع الاحتلال:

استمرت السلطة في رام الله بالتنسيق الأمني مع الاحتلال بالرغم من قرارات المجلسَين الوطني والمركزي، وشبه الإجماع الفلسطيني على ذلك. ويبدو أن قيادة السلطة تدرك أن جانباً أساسياً لجوهر وجودها بالنسبة لـ"إسرائيل" مرتهن بالتنسيق الأمني؛ كما تدرك الإجراءات القاسية التي تنتظرها لو فعلت ذلك. وعلى هذا، فقد استمر التنسيق ووُجّهت اتهامات مستمرة للسلطة الفلسطينية، بإسهامها في الوصول لعدد من المطاردين الفلسطينيين، بالإضافة للتصريحات الإسرائيلية المتكررة حول دور السلطة في التنسيق الأمني، ومنع أجهزتها الأمنية لنحو 40% من العمليات الموجهة ضدّ الاحتلال، وإسهامها في احتواء الهبّات التي شهدتها الضفة الغربية. كما استمر الدعم الأمريكي للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بالرغم من قطع الولايات المتحدة دعمها عن السلطة الفلسطينية، هذا فضلاً عن اللقاءات التنسيقية المعلنة، وفي مستويات عليا.

وأخيراً، من المؤمل أن يؤدي إعلان ترامب عن التفصيلات السياسية لمشروعه "صفقة القرن" في 2020/1/28 إلى وقفة مراجعة فلسطينية داخلية، تعيد اللُّحمة للصف الوطني الفلسطيني، وتنسق العمل النضالي في مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية.

ثانياً: المؤشرات السكانية للشعب الفلسطيني

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بإعادة النظر في إحصائياته السابقة، وقدَّم أرقاماً محدَّثة، خفض من خلالها تقديراته لأعداد الفلسطينيين، خصوصاً في الداخل الفلسطيني؛ وقد قمنا باعتماد الإحصائيات وفق المعطيات التي قدمها الجهاز. أما تلك التي لا يوفرها الجهاز، فقد بنينا إحصاءاتنا على ما يتوفر لدينا من معطيات. مع ملاحظة الصعوبة الشديدة في معرفة أعداد الفلسطينيين في الخارج، والتضارب في بياناتها.

تُشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2019 (مطلع 2020) نحو 13.35 مليون نسمة؛ نصفهم تقريباً، أي 6.713 ملايين نسمة (50.3%)، يعيشون في الشتات. والنصف الباقي، أي 6.637 ملايين نسمة (49.7%) يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزعون على نحو 1.597 مليون نسمة في الأراضي المحتلة سنة 1948، ونحو 5.04 ملايين نسمة في أراضي سنة 1967، منهم 3.02 ملايين في الضفة الغربية (59.9%)، و2.02 مليون في قطاع غزة (40.1%).

أما في الأردن، فيُقدّر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2019 بنحو 4.29 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 32.1% من الفلسطينيين في العالم (نحو 63.9% من فلسطينيي الشتات)، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية. ويقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.696 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 12.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. ويقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 727 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 5.5% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة لهم.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 75% من فلسطينيي الخارج يقيمون في البلدان المحيطة بفلسطين المحتلة (الأردن، وسورية، ولبنان)، مما يدل على أن الفلسطينيين

ما زالوا ملتصقين وقريبين من أرضهم، ويتطلعون لعودتهم حتى بعد نحو 72 عاماً على نكبة فلسطين 1948؛ وأن عودتهم مسألة عملية وممكنة. وهو الارتباط نفسه الذي يشمل الفلسطينيين في باقي أرجاء العالم، والذي تظهر ملامحه في مؤسسات العودة وأنشطة وفعاليات الجاليات الفلسطينية في البلاد العربية وأوروبا وآسيا والأمريكيتين وأستراليا.

عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2018 و2019 (بالألف نسمة)

مكان الإقامة		2018		2019	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,954	22.6	3,020	22.6
	قطاع غزة	1,961	15	2,019	15.1
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		1,568	12	1,597.5	12
فلسطينيو الداخل		**6,483**	**49.6**	**6,636.5**	**49.7**
الأردن*		4,187	32.1	4,290	32.1
الدول العربية الأخرى		1,663	12.7	1,696	12.7
الدول الأجنبية		717	5.5	727.5	5.5
فلسطينيو الخارج		**6,567**	**50.3**	**6,713.5**	**50.3**
المجموع الكلي		**13,050**	**100**	**13,350**	**100**

* بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لسنة 2016 والتي تقدر بـ 2.47%.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2019 (%)

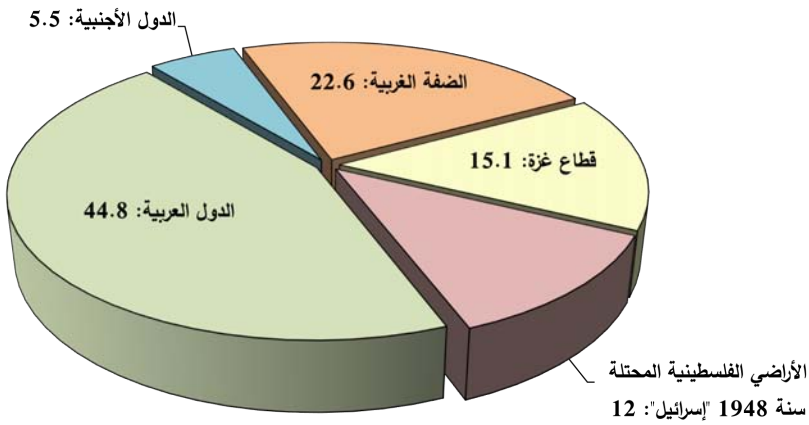

وما زال اللاجئون يشكلون أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين في العالم، فبالإضافة إلى نحو 6.713 ملايين فلسطيني في الخارج، هناك نحو 2.129 مليون لاجئ من أبناء فلسطين المحتلة 1948 يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يُقدَّر بنحو 8.992 ملايين لاجئ، أي نحو 67.4% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك لسنة 2019؛ وبالرغم من أن هذا الرقم يحتمل بعض التكرار حيث يوجد فلسطينيون في الخارج يحملون الهوية الفلسطينية لأبناء الداخل، إلا أن هامش الفرق يبقى محدوداً. أما أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فبلغ في مطلع سنة 2019 نحو 6.172 ملايين نسمة. مع التأكيد على أن هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا، لعدم حاجتهم لخدماتها، أو لعدم وجودهم في أماكن عملها كبلدان الخليج وأوروبا وأمريكا.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2019 (بالألف نسمة)

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل"*	الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	794	1,335	150	5,986	727	**8,992**

ملاحظة: الأعداد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاعتماد على النسب المئوية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (26.3% من إجمالي سكان الضفة لاجئون، و66.1% من سكان القطاع).

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2019 (بالألف نسمة)

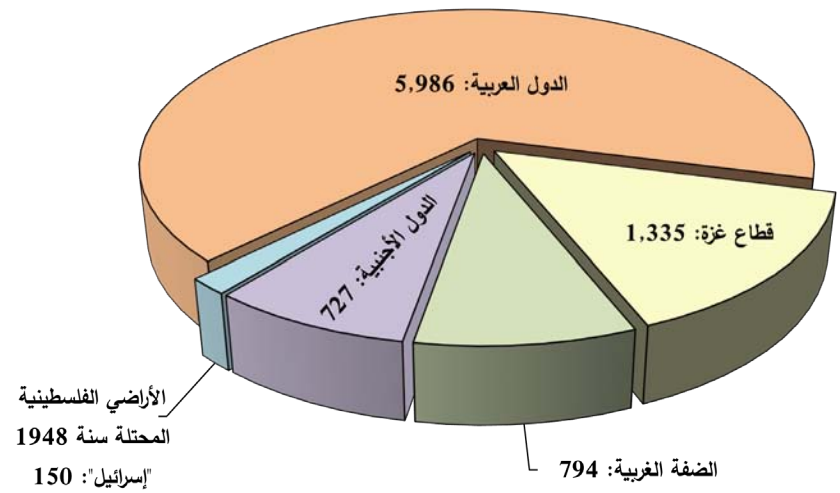

وبلغ معدل النمو السكاني في الضفة والقطاع 2.5% في منتصف سنة 2019 (2.2% في الضفة و2.9% في القطاع). وبحسب الإحصائيات المعدلة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فمن المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية سنة 2022، حيث سيبلغ عدد كل منهم نحو 7.1 مليون تقريباً.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2019–2027 (بالألف نسمة)

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2019	6,636	6,778
2020	6,799	6,893
2021	6,966	7,010
2022	7,137	7,129
2023	7,312	7,250
2024	7,491	7,374
2025	7,675	7,499
2026	7,863	7,627
2027	8,056	7,756

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2019–2027 (بالألف نسمة)

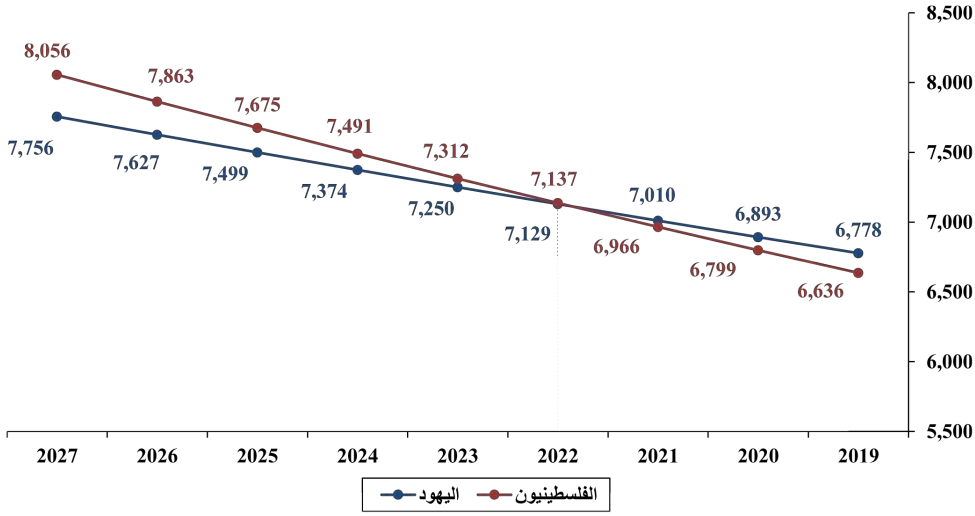

ثالثاً: الأرض والمقدسات

مع إعلان الولايات المتحدة في 2017/12/6 الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي ونقلها سفارتها إليها في منتصف أيار/ مايو 2018، ضاعف الصهاينة جهودهم لحسم الصراع على المدينة، من خلال توفّر غطاء أمريكي غير مسبوق. وقد قابل ذلك تحركات شعبية مقدسية أساساً، وتحركات فلسطينية وعربية وإسلامية أقل حضوراً لمواجهة هذه المحاولات، ومنعها من التحقق. وحتى الآن فشل الإسرائيليون والأمريكان في توفير غطاء دولي لإجراءاتهما؛ لكن المخاطر الكبيرة ما تزال تحيق بالقدس ومستقبلها.

في المسار العام لاستهداف القدس، تمكن الصهاينة من التقدم على جبهة ضرب رموز الوجود الفلسطيني فيها، فأغلقوا مقر مديرية التربية والتعليم في القدس والمركز الصحي العربي، ونفذوا عمليات هدم كبرى في مخيم شعفاط ووادي الحمص والعيزرية، وأقروا حزمة من مشروعات التهويد الخطيرة مثل قطار القدس الهوائي في محيط البلدة القديمة، ومشروع مستوطنة كبرى جديدة في مكان مطار قلنديا شمالاً.

في الوقت نفسه، مُني الصهاينة بتراجعين كبيرين في منطقة القدس خلال سنتي 2018–2019؛ الأول اضطرار الحكومة الإسرائيلية لإعلان تأجيل هدم تجمع الخان الأحمر شرقي القدس في 2018/10/20 بعد خمسة أشهر من المواجهات والضغوط الفلسطينية والدولية. والثاني فتح مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى بقوة الجماهير في 2019/2/22 بعد 16 عاماً من إغلاقه.

من ناحية أخرى، سار العدوان على الأقصى في ثلاثة اتجاهات متوازية: مسار التقسيم الزماني والاقتحامات، مع التركيز على فرض أداء الطقوس التلمودية العلنية داخل الأقصى بشكلٍ تدريجي وصل ذروته في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، ومسار تفريغ دور الأوقاف الأردنية من مضمونه وكانت له محطتان فارقتان: الأولى مطلع 2019 بسلب صلاحية ترميم الجدار الجنوبي الغربي للأقصى من الخارج من الأوقاف، لتنفذ بلدية الاحتلال ترميماً في الأقصى لأول مرة في تاريخه منذ احتلاله، والثاني في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 بمنع الحراس من مواكبة المقتحمين الصهاينة خلال الأعياد

أو من تصويرهم. أما المسار الثالث فهو مسار التقسيم المكاني والذي كان يستهدف باب الرحمة من الجهتين الداخلية والخارجية عند المقبرة التاريخية المجاورة له.

أما على مستوى الأوقاف المسيحية، فقد أصدرت المحكمة العليا الصهيونية قراراً نهائياً بشأن عقارات ساحة عمر التي سُربت عبر بطركية الروم الأرثوذكس سنة 2005، وكان البطريرك الحالي ثيوفيلوس قد تولى منصبه على أساس إبطال هذه الصفقة، لكن العكس هو ما تحقق في سنة 2019.

ركز الاستيطان في القدس وعموم الضفة الغربية خلال سنتي 2018–2019 على أربعة اتجاهاتٍ مركزية: الأول تعزيز الحضور اليهودي في مركز القدس عبر مشاريع بنى تحتية مثل القطار الهوائي في محيط البلدة القديمة، وإغلاق مساحات التوسع السكني أمام الأحياء الفلسطينية بالحدائق وبالذات في السفح الغربي لجبل الزيتون وفي سلوان؛ أما الثاني فهو تعزيز عزل القدس عن رام الله لضمان عدم اتصالهما، وذلك بتعزيز البناء في مستوطنات بسجات زئيف والنبي يعقوب ومعاليه أدوميم من داخل الجدار، ومخماس وآدم من خارجه، وبمشروع مستوطنة جديدة على أرض مطار قلنديا القديم، لضمان فصل مخيم قلنديا وكفر عقب شمالاً عن بيت حنينا إلى الجنوب، وهو ما سينتهي عبر الزمن إلى فصل تام للضفة الغربية إلى جزيرتين شمالية وجنوبية تفصلهما القدس ويطوقهما نهر الأردن، وهي الرؤية الاستراتيجية الصهيونية الأصيلة للضفة الغربية كما عبّرت عنها خطة آلون سنة 1967. أما الاتجاه الثالث فهو تحويل القدس إلى مركز عمراني لمستوطني عمق الضفة الغربية، يعتمدون عليه في الخدمات وترتبط به خطوط الشوارع والمواصلات العامة. ويسعى الاتجاه الرابع إلى تعزيز كتلة مستوطنات شرق الخليل التي تطوق بلدتها القديمة من جهة الشرق، وتجثم على صدر المدينة وأحيائها، في محاولة لتأكيد الهوية التوراتية للدولة الصهيونية.

ما زال النشاط الاستيطاني الصهيوني التهويدي يزداد ويقضم مساحات واسعة من الضفة الغربية؛ حيث توجد نحو 200 مستوطنة و220 بؤرة استيطانية تسيطر على كافة المناطق الاستراتيجية في الضفة. أما الجدار العنصري العازل فيصادر نحو 11% من الضفة ويعزل القدس عن باقي الضفة. وهناك نحو 600 حاجز تفتيش ثابت ومتحرك في الضفة. وهناك مئات الكيلومترات من الطرق التي يُمنع استخدامها إلا للمستوطنين اليهود.

أما المجتمع الاستيطاني اليهودي في الضفة فيزيد عن 800 ألف مستوطن، ولديهم العديد من الممثلين في الكنيست. وقد أخذ النشاط الاستيطاني دفعاً أمريكياً كبيراً بإعلان وزير الخارجية الأمريكية في 2019/11/18 أن الاستيطان لا يخالف القانون الدولي.

من المتوقع خلال سنتي 2020–2021 أن تستمر مرحلة المغالبة على مصير مدينة القدس، بمحاولات تقدم صهيونية بغطاء أمريكي يقابلها رد شعبي مقدسي وفلسطيني بدعم عربي وإسلامي محدود، وسيكون التجديد لدونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة هو العنصر الأكثر تأثيراً في حدة هذه المواجهة. في المقابل، سيستمر المسجد الأقصى في دوره كعنوان رمزي للانفجارات الشعبية، وستكون المحاولة الصهيونية لمعاودة إغلاق باب الرحمة عنواناً أساسياً مرشحاً للتصعيد. أما العنوان المركزي الثاني للصدام فسيكون الاقتحامات وما يجري فيها من عدوان خصوصاً في ظل تزامن الأعياد الإسلامية واليهودية المركزية على مدى السنتين القادمتين، ما يجعل تكرار الهبات الشعبية في القدس أمراً مرجحاً.

على مستوى الاستيطان، هناك مخاطر من أن تتمكن المحاولة الإسرائيلية لتطويق القدس ورام الله من جهة الشرق من التطور إلى حدّ يقطع بالفعل كل إمكانات التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، إلا أن مسار المواجهة الشعبية سيشكل عاملاً مفتاحياً في تحديد مدى تقدم تلك المحاولة.

الاستيطان الإسرائيلي والجدار العنصري العازل في الضفة الغربية

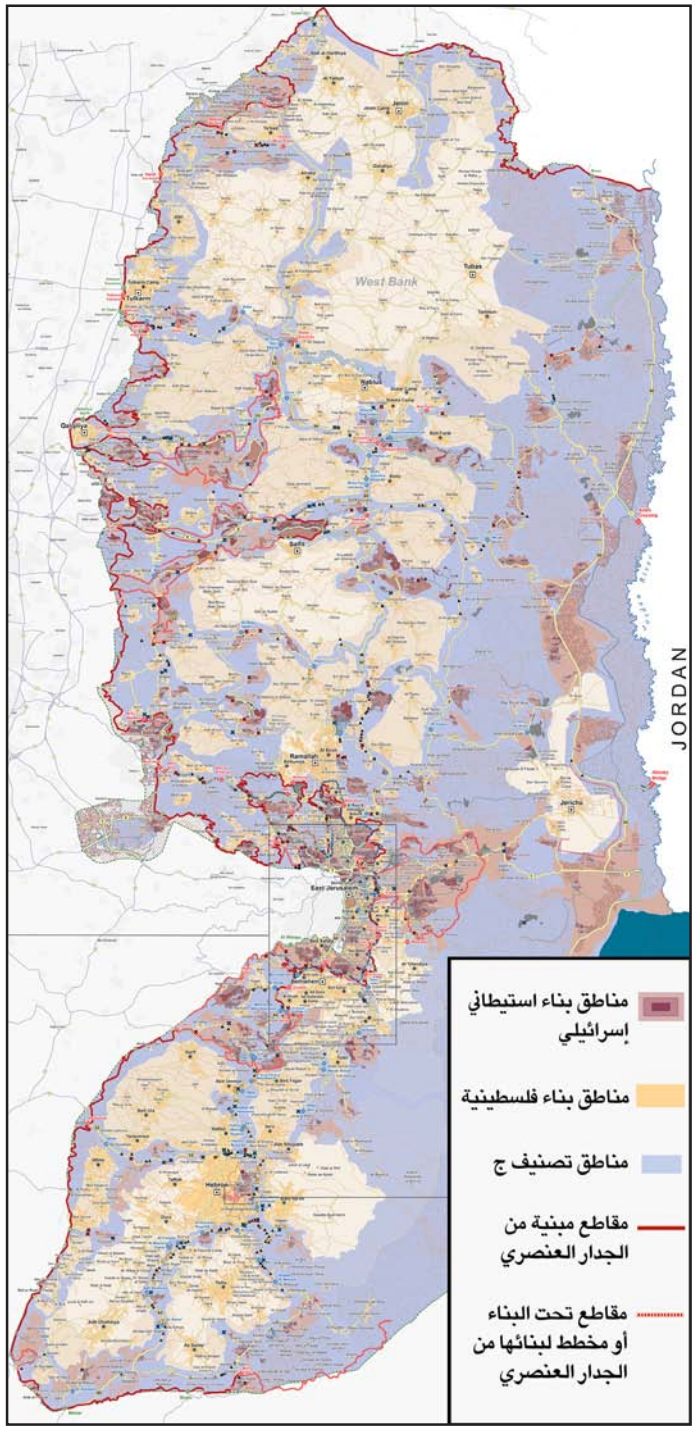

رابعاً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

نجح الاحتلال الإسرائيلي في جعل اقتصاد السلطة الفلسطينية اقتصاداً تابعاً، حيث تُصادر الأرض، وتُستنزف الثروات، ويُتحكم في صادرات السلطة ووارداتها، وتُدمر بناها التحتية، وتُعوَّق أي عملية تنموية حقيقية، بينما يفرض الاحتلال حصاراً خانقاً على قطاع غزة.

التبادل التجاري:

شكّل حجم التبادل التجاري سنة 2018 مع "إسرائيل" 4,599 مليون دولار، أي نحو 60% من إجمالي حجم التبادل التجاري الخارجي للسلطة البالغ 7,695 مليون دولار. حيث بلغ حجم الواردات من "إسرائيل" 3,632 مليون دولار بنسبة 55.5% من واردات السلطة البالغة 6,540 مليون دولار، في حين بلغ حجم الصادرات إلى "إسرائيل" 967 مليون دولار بنسبة 83.7% من صادرات السلطة (1,155 مليون دولار). وهذا يلحق ضرراً شديداً بالاقتصاد الفلسطيني، ويجعل ميزان التبادل التجاري مختلاً لصالح الاحتلال باستمرار، وبشكل كبير.

التبادل التجاري الفلسطيني مع "إسرائيل" لسنة 2018 مقارنة مع باقي دول العالم (بالمليون دولار)

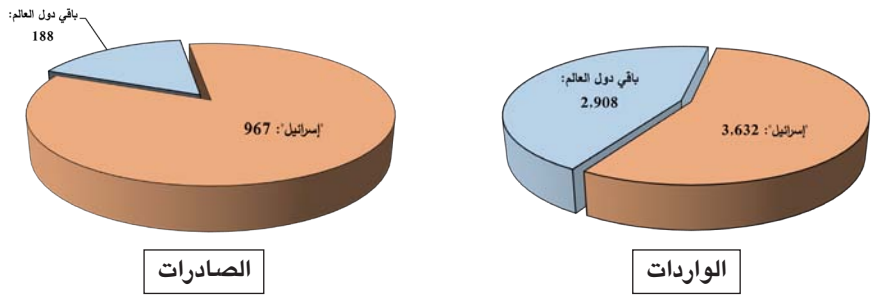

الناتج المحلي الإجمالي:

تُظهر المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بشكل ضئيل إلى نحو 16,276 مليون دولار سنة 2018 بعد أن كان

16,128 مليون دولار سنة 2017، بمعدل قدره 0.9%. وحسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019، فمن المتوقع أن يرتفع إلى 16,823 مليون دولار خلالها، أي بمعدل قدره 3.4%. وبالتالي فإن هذا الناتج يبقى منخفضاً جداً قياساً بالناتج المحلي الإسرائيلي الذي يزيد عنه بأكثر من 23 ضعفاً (2,320%) لسنة 2019، وهو ما يؤكد بشاعة الاحتلال، وبشاعة إجراءاته بحق فلسطين وشعبها.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2014–2019 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2014	13,989.7	309,604
2015	13,972.4	300,040
2016	15,405.4	318,948
2017	16,128	353,239
2018	16,276.6	369,924
2019*	16,822.9	390,166

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2019 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

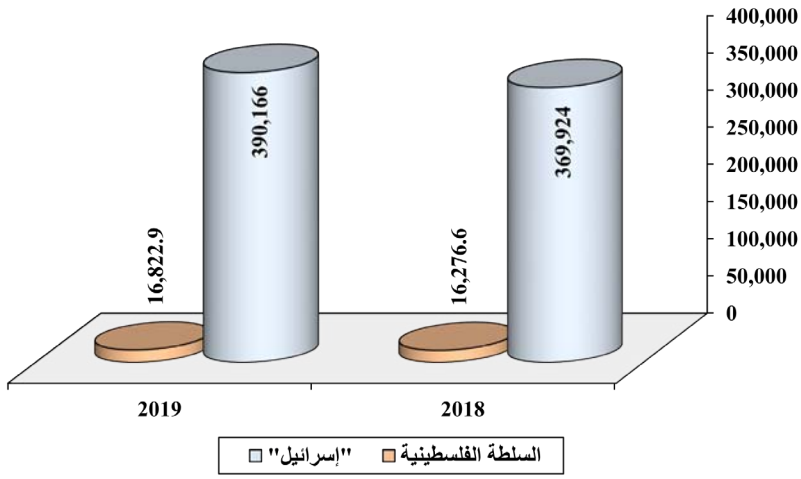

متوسط دخل الفرد:

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 3,621 دولاراً و3,562 دولاراً لسنتي 2017 و2018 على التوالي، أي أن نصيب الفرد قد ارتفع بنسبة 2.4% سنة 2017، ثم عاد للانخفاض بنسبة –1.6% سنة 2018. وحسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019 يُتوقع ارتفاع ضئيل لدخل الفرد إلى 3,602 دولار بمعدل زيادة قدره 1.1%.

وقد كان لتراجع وتقلب نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال سنتي 2018–2019 تأثير سلبي على حجم الاستهلاك، كانعكاس لانخفاض مستويات الدخول التي تأثرت بتطورات الأسعار العالمية، مع اتساع الفجوة في مستويات الدخول بين الضفة والقطاع، إذ مثَّل نصيب الفرد من الناتج السنوي في الضفة سنة 2019 أكثر من ثلاثة أضعاف في غزة؛ حيث بلغ معدل دخل الفرد سنة 2019 نحو 5,148 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,507 دولاراً في القطاع، بينما بلغ معدل دخل الفرد سنة 2018 نحو 5,044 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,541 دولاراً في القطاع، وهو ما يعكس شدة الحصار الخانق الذي يعاني منه القطاع. وتشير التوقعات إلى تباطؤ نمو الناتج الاجمالي وتدني نصيب الفرد منه لسنتي 2020–2021.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2014–2019 بالأسعار الجارية (بالدولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2014	3,357.5	37,701
2015	3,277.9	35,817
2016	3,534.4	37,333
2017	3,620.5	40,557
2018	3,562.3	41,654
2019*	3,602	43,218

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2019 بالأسعار الجارية (بالدولار)

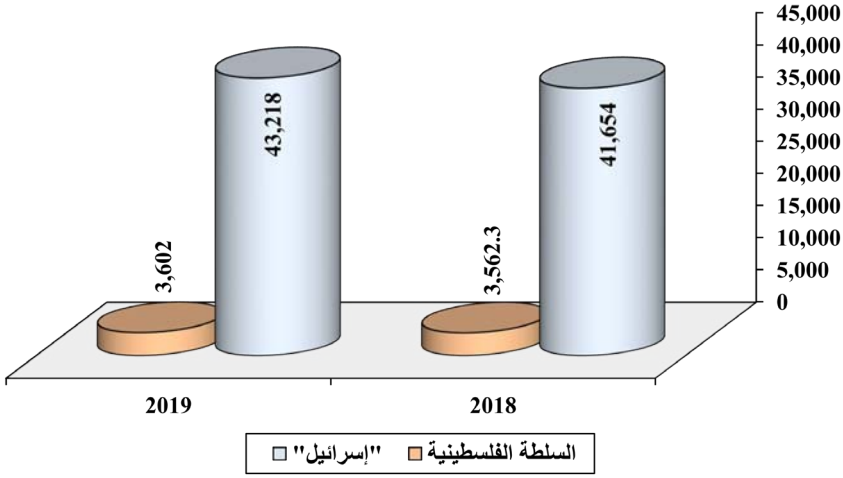

البطالة:

تشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي عدد العاملين في سوق العمل قد بلغ نحو 1.36 مليون سنة 2019. وتشير التقديرات إلى أن معدل البطالة انخفض خلال سنة 2019 إلى حوالي 24.6% مقارنة مع 26.2% سنة 2018. مع ملاحظة أن نسبة البطالة في قطاع غزة بلغت 45.1% في سنة 2019، مقارنة بنسبة البطالة في الضفة الغربية التي بلغت 13.3%؛ وهو ما يشير إلى أن البطالة في قطاع غزة تزيد عن ثلاثة أضعاف مثيلتها في الضفة؛ وهو ما يؤكد الآثار السلبية الكبيرة للحصار على قطاع غزة.

الإيرادات والنفقات:

تظهر المؤشرات الأولية أن صافي إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية حسب الأرقام المتوفرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 انخفض بنسبة –13.2% مقارنة بسنة 2018، حيث من المتوقع أن يبلغ نحو 3,007 مليون دولار سنة 2019، مقارنة بنحو 3,463 مليون دولار سنة 2018. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات العامة للسلطة، بما فيها النفقات التطويرية، نحو 3,414 مليون دولار لسنة 2019، مقارنة بـ 3,931 مليون دولار سنة 2018، بنسبة انخفاض قدرها –13.2%. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة عجز الموازنة 407 مليون دولار سنة 2019، مقارنة بعجز قيمته 468 مليون دولار سنة 2018.

تعتمد إيرادات السلطة الفلسطينية بشكل أساسي على مصادر لا تتحكم بها، حيث إن نحو 84.3% من الإيرادات في سنة 2018 جاءت من إيرادات المقاصة التي يجمعها الاحتلال الإسرائيلي ومن المنح الدولية؛ وهو ما يشكل أدوات ضغط هائلة بأيدي العدو وبأيدي عدد من القوى الدولية، التي تقدم وفق اشتراطات سياسية وأمنية تمس استقلالية القرار الفلسطيني. فقد بلغ إجمالي إيرادات سنة 2018 نحو 3,463 مليون دولار، تضمنت مبلغ 2,255 مليون دولار إيرادات المقاصة بنسبة 65.1%، بينما بلغ مجموع المنح والمساعدات الدولية 665 مليون دولار بنسبة 19.2%.

إيرادات السلطة الفلسطينية 2018 (%)

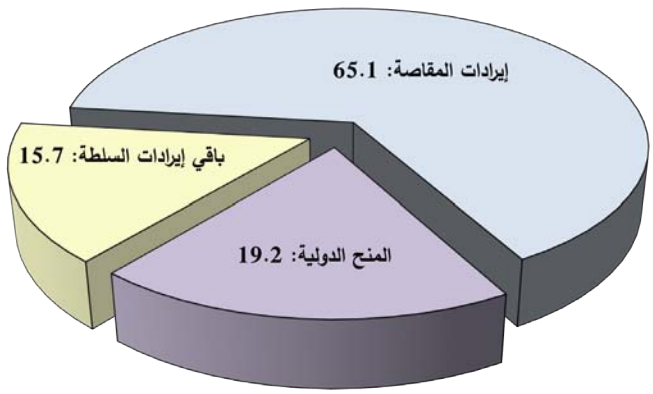

الدعم الخارجي:

من المتوقع أن تبلغ قيمة الدعم الخارجي للموازنة 503 ملايين دولار سنة 2019 مقارنة بـ 506 ملايين دولار سنة 2018. ومن الملاحظ أن السلطة عانت في السنوات الأخيرة من تراجع الدعم الخارجي، والذي يستخدم عادة لفرض الأجندة السياسية للدول الداعمة خصوصاً الدول الغربية؛ فبعد أن بلغ معدل هذا الدعم 42.3% من مجمل إيرادات السلطة خلال الفترة 2000–2013؛ وبعد أن وصلت هذه النسبة إلى 52.6% من مجمل إيرادات السلطة سنة 2008 (وهي السنة التي تلت الانقسام السياسي الفلسطيني)، فقد تراجعت هذه النسبة إلى 19.2% في سنة 2018.

وفي ظلّ اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تحجيم الاقتصاد الفلسطيني، وتكريس تبعيته للاحتلال الإسرائيلي، فإن احتمالات حدوث نمو اقتصادي حقيقي، أو تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال المرحلة القادمة تبدو مستبعدة.

دعم الدول المانحة (بما في ذلك التمويل التطويري) للسلطة الفلسطينية 2000–2018

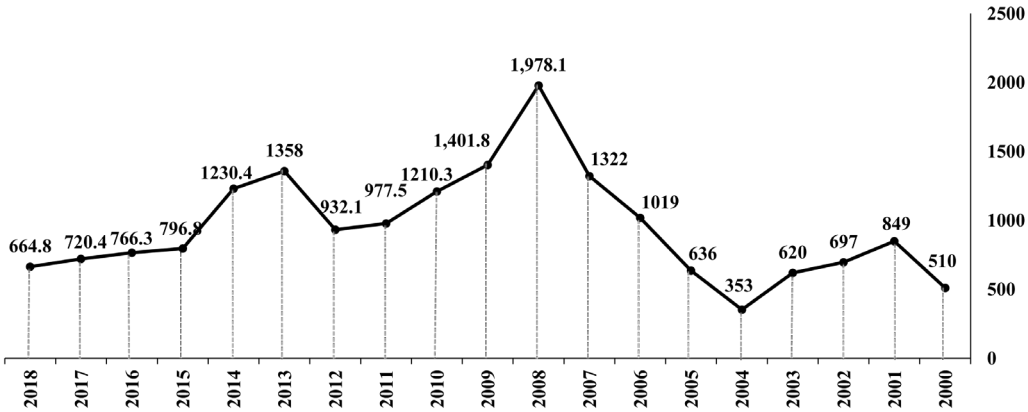

حصار قطاع غزة:

يخوض قطاع غزة معركة صراع إرادات في وجه حصار قاسٍ وظالم، يستهدف تطويعه، ونزع سلاحه، وإجباره على الخضوع للإرادة الإسرائيلية. وما زال صامداً بعد نحو 13 عاماً من الحصار.

وقد ترك الحصار آثاره القاتمة على مختلف مناحي الحياة، بحيث عبَّرت رؤية التقارير الدولية عن درجة عالية من الصحة، بأن غزة لن تصبح مكاناً صالحاً للعيش بحلول 2020، طبقاً لعدد من المؤشرات، كحالة البنية التحتية المتردية، ثم بقاء معدلات البطالة عند مستوى غير مسبوق خصوصاً بين الشباب، وانعكاساتها على معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، إضافة لتراجع إسهام غزة في الناتج الاجمالي ليصل إلى 20% سنة 2019 مقابل 39% سنة 2005. وتتجسد المعاناة الحاضرة في حجم التقديرات لخسائر غزة من جراء الحالة الاقتصادية الراهنة كخسائر بنحو 100 مليون دولار شهرياً، هي محصلة لأضرار تعطيل مئات المؤسسات الإنتاجية جزئياً أو كلياً مع الاستغناء عن أكثرية عامليها، يقابل ذلك تسهيلات محدودة نحو حركة تنقل الأفراد واستيراد البضائع

عبر معبر رفح مع مصر، والسماح بالعمل داخل "إسرائيل" تحت مظلة تصاريح رجال الأعمال، غير أن هذه التسهيلات لا تحقق الحد الأدنى من الاحتياجات الفلسطينية ولا تشكل التزاماً إسرائيلياً دائماً أو منتظماً.

من المتوقع في السنتين القادمتين 2020–2021 أن تستمر الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني؛ وأن تستمر معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. ومن المتوقع أن تتوسع السلطة الفلسطينية في الاقتراض الداخلي في مواجهة تراجع أموال المقاصة وعجز الموازنة، مع الفشل في تحقيق اختراق ملموس في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المستعصية، كمعدلات البطالة العالية المقترنة بالفقر، وتصاعد انعدام الأمن الغذائي. وأن يبقى النمو في حدود منخفضة دون إضافات ملموسة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: العدوان الإسرائيلي ومسارَي المقاومة والتسوية

العدوان والمقاومة:

استمرت "إسرائيل" في عدوانها على الشعب الفلسطيني خلال سنتي 2018–2019؛ غير أنه واصل صموده ومقاومته للاحتلال بالرغم من شراسة الاحتلال، وبالرغم من ضعف البيئة العربية والإسلامية. وقد تميزت هذه الفترة بشكل جديد من أشكال المقاومة، تمثل بمسيرات العودة الأسبوعية على حدود قطاع غزة. وشهدت سنتا 2018–2019 تطوّراً في استراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، تستند إلى الدفاع المشترك والمنسق. فقد تطوّر عمل الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية إلى مستوى إدارة المواجهة مع الاحتلال، وضبط إيقاع المقاومة، لتصبح وكأنها "هيئة أركان المقاومة".

وقد كان هناك عدد من المواجهات العسكرية النوعية مع الاحتلال، قادتها كتائب القسام التابعة لحركة حماس، أبرزها عملية خانيونس أو "حدُّ السيف" في 2018/11/11، والمواجهات خلال الفترة 3–2019/5/6. وكذلك المواجهات التي خاضتها حركة الجهاد الإسلامي بدعم غرفة العمليات المشتركة في 2019/11/12، والتي استمرت على مدى يومين، عقب عملية الاغتيال الإسرائيلي لبهاء أبو العطا، أحد قادة الجناح العسكري للجهاد الإسلامي في غزة. وقد حافظت فصائل المقاومة على معادلة الردع مع الاحتلال، من خلال تلك المواجهات.

ورداً على الاعتداءات الإسرائيلية، شهد قطاع غزة ارتفاعاً حاداً في عمليات إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه البلدات والمدن "الإسرائيلية" في فلسطين المحتلة سنة 1948. فقد شهد القطاع 754 عملية إطلاق للقذائف الصاروخية والهاون خلال سنة 2018، ازدادت إلى 1,020 عملية إطلاق خلال سنة 2019، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي. كما استمرت "إسرائيل" في سنتي 2018–2019 بفرض سياسة الحصار البري والبحري على قطاع غزة، لتُكرس واقعاً من الخنق الاقتصادي والاجتماعي لسكان القطاع؛ غير أنها اضطرت لتخفيفه، مع تصاعد العمل المقاوم ومسيرات العودة.

أما بالنسبة لعمليات المقاومة خلال سنتي 2018–2019، فقد سجل جهاز الشاباك الإسرائيلي 3,006 عملية مقاومة في سنة 2018 مقابل 2,682 عملية سُجلت خلال سنة 2019 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وبذلك يكون المعدل الشهري لعمليات المقاومة خلال سنة 2019 أقل بقليل من معدل العمليات خلال سنة 2018. وقد سجل الشاباك 1,153 عملية مقاومة في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في سنة 2018 مقابل 1,050 عملية سُجلت خلال سنة 2019، وسجل 198 عملية في شرقي القدس في سنة 2018 مقابل 247 عملية سُجلت خلال سنة 2019، وسجل 5 عمليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في سنة 2018، مقابل 3 عمليات سُجلت خلال سنة 2019، وفي قطاع غزة سجل الشاباك 1,650 عملية في سنة 2018 مقابل 1,380 عملية سُجلت خلال سنة 2019.

توزيع أماكن عمليات المقاومة الفلسطينية خلال سنتي 2018–2019

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	شرقي القدس	فلسطين المحتلة سنة 1948	قطاع غزة*	المجموع
2018	1,153	198	5	1,650	3,006
2019	1,050	247	3	1,380	2,682
المجموع	**2,203**	**445**	**8**	**3,030**	**5,688**

* بما في ذلك بعض العمليات من سيناء المصرية.

واستشهد في سنة 2018 ما مجموعهُ 314 فلسطينياً، بينهم 57 طفلاً، وثلاث سيدات؛ بينما استشهد في سنة 2019 ما مجموعه 149 فلسطينياً، بينهم 33 طفلاً، و12 سيدة، برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس. وقد أُصيب وجُرح 31,603 فلسطينياً في سنة 2018، بينما جُرح أكثر من 15,287 فلسطيني في سنة 2019، ويعود سبب الارتفاع الكبير في الإصابات إلى إطلاق النار والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين السلميين المشاركين في مسيرات العودة على حدود قطاع غزة، بالإضافة إلى اقتحام البلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس.

وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 14 إسرائيلياً في سنة 2018، بينما سجل الجهاز نفسه مقتل تسعة إسرائيليين خلال سنة 2019 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جُرح 77 إسرائيلياً في سنة 2018، وذلك مقابل 65 في سنة 2019.

القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015–2019

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2015	179	29	1,618	249
2016	134	17	3,230	170
2017	94	18	8,300	66
2018	314	14	31,603	77
2019	149	9	15,287	65

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015–2019

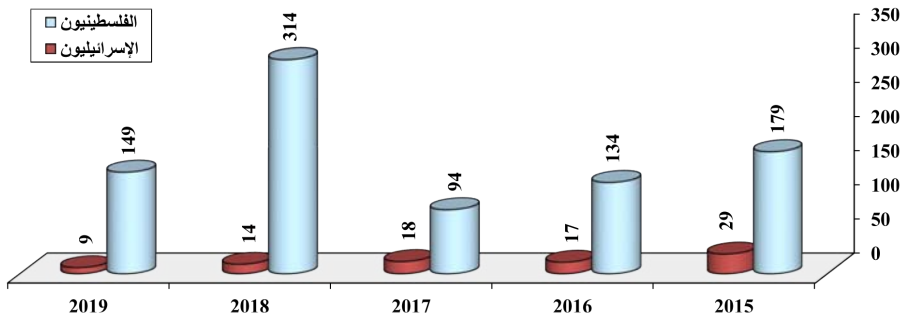

الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015–2019

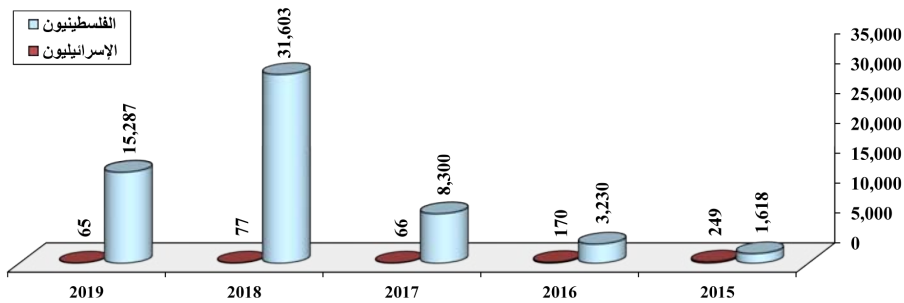

معاناة الأسرى:

تُعدّ سنتا 2018–2019، استمراراً لمعاناة الأسرى في سجون الاحتلال. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 5,000 أسيرٍ في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2019، بينهم 41 أسيرة و185 طفلاً، وسبعة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,622، بينهم 308 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 308، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 458 أسيراً صُنفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو مَن تَعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين"، بينهم خمسة نواب.

أما في نهاية سنة 2018 فقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 5,450 أسيرٍ، بينهم 54 أسيرةً، و215 طفلاً، وثمانية أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 5,082 من الضفة الغربية، منهم 353 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 298، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 495 صُنفوا على أنهم معتقلون إداريون، بينهم خمسة نواب.

الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2015–2019

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2015	6,900	6,482	328	502	55	450
2016	6,500	6,080	350	459	53	300
2017	6,119	5,729	320	525	59	330
2018	5,450	5,082	298	540	53	215
2019	5,000	4,622	308	540	38	185

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

مسار التسوية:

إن مسار التسوية عملياً في موت سريري، ومنذ 2014 لم يحدث ما يمكن أن يبث فيه روحاً جديدة. والطرف الأمريكي تحت إدارة الرئيس ترامب تماهى مع اليمين الصهيوني،

وحسم بشكل سافر الانحياز الأمريكي التاريخي الدائم للكيان الإسرائيلي، وانتقل إلى ما يشبه الشراكة الكاملة في الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والعنصرية. أما ما يسمى إعلامياً "صفقة القرن"، فمع أنها شغلت العالم طوال أكثر من عامين، إلا أنه لم يُعلن عن مضمونها السياسي رسمياً إلا في 2020/1/28. وهو مضمون يؤكد التسريبات السابقة إلى حدٍّ كبير، حيث تُشكِّل عملياً تصفية لقضية فلسطين، وتبنياً للرؤية الصهيونية، حيث يتخلى عن المرجعيات المعتمدة سابقاً في مسار التسوية كالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ويسعى لتكريس مرجعية الأمر الواقع. أما الخطوط العامة للصفقة، فإنها تركّز على:

1. التطبيع الإسرائيلي مع البلدان العربية، وبناء العلاقات معها على أساس تجاوز الطرف الفلسطيني، ليُستخدم ذلك في الضغط عليهم لقبول الشروط والإملاءات الإسرائيلية.
2. السلام الاقتصادي: التعامل مع قضية فلسطين كقضية إنسانية تحل بتحسين أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية؛ وليس بوصفهم شعباً تحت الاحتلال، وينشد التحرير. وقد تمّ تقديم الشق الاقتصادي للصفقة في مؤتمر البحرين الذي عُقد في 2019/6/25. ولكن مقاطعة الفلسطينيين وعدم تفاعل الكثير من القوى العربية والإسلامية والدولية معه أفشله.
3. إنهاء حل الدولتين، وإعطاء فلسطينيي الضفة والقطاع حكماً ذاتياً (يحمل اسم دولة)، منزوع السلاح، تحت الهيمنة الإسرائيلية؛ مع تحويل الضفة إلى "معازل" أو "بانتوستانات" ممزقة محاطة بالكيان الإسرائيلي من كل الجهات. وتجريد قطاع غزة من سلاحه، ومواجهة حماس لتطويعها؛ كما يتضمن ضمّ منطقة المثلث من الأرض المحتلة سنة 1948 إلى "الدويلة" الفلسطينية، تخلصاً من الكثافة السكانية الفلسطينية؛ على أن تحدد الحدود النهائية بعد أربع سنوات.
4. شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وفرض السيادة الكاملة على القدس، وضم مناطق الأغوار وضم المستوطنات. وكان الطرف الأمريكي قد ذهب إلى إجراءات عملية في هذا المجال، فنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، بعد اعترافه بها عاصمة للكيان الإسرائيلي، وقطع الدعم عن الأونروا لإضعافها والسعي لإلغائها، وحاول تغيير صفة اللاجئ، مع بذل المساعي لتوطين اللاجئين. وفي نهاية 2019 اعتبرت الإدارة الأمريكية الاستيطان اليهودي في الضفة غير مخالف للقانون، محاولة أن تمنحه غطاء "شرعياً".

5. تغيير بوصلة الصراع؛ بإدخال "إسرائيل" في تحالفات في المنطقة ضد ما يسمى "الإرهاب" و"الإسلام السياسي"، وإيران، وإشغال المنطقة بصراعات طائفية وعرقية.

من المتوقع أن يتصاعد الضغط على الفلسطينيين لفرض "الصفقة" عليهم، وربما تتصاعد الضغوط السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية على قطاع غزة لإسقاط حماس وخط المقاومة؛ غير أنه من المتوقع أيضاً أن وحدة الشعب الفلسطيني ضد "صفقة القرن"، وتصاعد قوة المقاومة الفلسطينية، والمعارضة الشعبية العربية والإسلامية الواسعة للتطبيع،... ستقطع الطريق على "صفقة القرن" وتُفشلها كما أفشلت عشرات الخطط قبلها.

"دولة فلسطين" المستقبلية بحسب "صفقة القرن"

سادساً: المشهد الإسرائيلي

الوضع الداخلي:

يسير المجتمع الصهيوني في اتجاهات أكثر تطرفاً دينياً وقومياً؛ وقد تجلى ذلك في الفترة 2018–2019 بإقرار الكنيست لقانون "القومية اليهودية" الذي اتخذ صفة قوانين الأساس الموازية للقوانين الدستورية، والذي يعطي مزايا خاصة لليهود، بما يجعله قانوناً عنصرياً. وهو يأتي في سياق سعي الأحزاب اليمينية إلى قوننة الاتجاهات السياسية الحكومية بفرض مزيد من الهيمنة اليهودية الصهيونية، وفرض السيادة على أجزاء من الضفة الغربية، وتشديد الإجراءات القمعية ضد فلسطينيي 1948.

وللمرة الأولى في تاريخ الكيان الإسرائيلي جرت انتخابات الكنيست لمرتين متتاليتين خلال سنة واحدة (2019). وفي كلا الحالتين فشل الحزبان الكبيران الليكود وأزرق أبيض في تشكيل حكومة تحظى بالأغلبية في الكنيست، كما فشلا في تشكيل حكومة ائتلافية فيما بينهما؛ مما أدى إلى الدعوة إلى انتخابات ثالثة للكنيست في آذار/ مارس 2020. وهي حالة أدخلت النظام السياسي في حالة من اللا استقرار وصعوبة الحسم في القضايا المهمة.

وقد لاحقت اتهامات الفساد رئيس الوزراء نتنياهو (التي اتخذت شكلاً رسمياً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، مما مثّل عنصر قلق وتهديد لمستقبل نتنياهو السياسي)؛ غير أنه تمكن بالرغم من كل ذلك من تحقيق نتائج متقدمة لحزب الليكود في الانتخابات العامة، كما تمكن من الفوز مجدداً بثقة حزبه في انتخاباته الداخلية في 2019/12/26.

ويواجه المجتمع العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة 1948 بصمود وثبات السياسات العنصرية الصهيونية، ويشارك جانب منه في الانتخابات البرلمانية لمحاولة الدفاع عن حقوقهم، حيث تمثلوا في الكنيست الأخير بـ 13 مقعداً بعد أن توحدوا في قائمة واحدة.

المؤشرات السكانية:

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2018 بنحو 8.968 ملايين نسمة، بينهم 6.664 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.3%

من السكان. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2018 بنحو 1.878 مليون، أي ما نسبته 20.9% من السكان. وإذا ما استثنينا عدد سكان شرقي القدس (350 ألفاً تقريباً) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.503 مليون سنة 2018، أي نحو 16.8% من السكان. وفي سنتي 2017 و2018 بلغ معدل النمو السكاني بين اليهود 1.7%، بينما بلغ في الوسط العربي 2.2%.

أعداد السكان في "إسرائيل" – سنوات مختارة

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2011	7,836,600	5,898,400	1,609,800	328,400
2013	8,134,500	6,104,500	1,683,200	346,800
2015	8,463,400	6,334,500	1,757,800	371,100
2016	8,628,600	6,446,100	1,797,300	386,200
2017	8,797,900	6,554,500	1,838,200	405,200
2018	8,967,600	6,664,300	1,878,400	424,900
2019*	9,138,000	6,778,000	1,920,000	440,000

* أعداد سنة 2019 هي بناء على معدل الأشهر الأحدَ عشر من السنة حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2017–2019

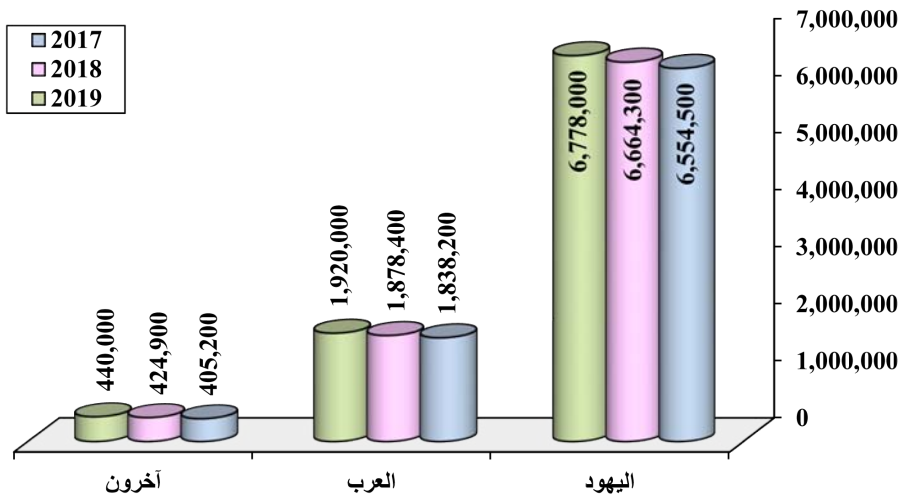

وقد قَدِم إلى "إسرائيل" 26,357 مهاجراً و28,099 مهاجراً في سنتي 2017 و2018 على التوالي، وتشير الإحصائيات شبه النهائية إلى أنه قَدِم إلى "إسرائيل" نحو 34 ألف مهاجر سنة 2019. وتُظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2015–2019، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحوٍ واسع.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2019

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005	2014–2010
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129

السنة	2015	2016	2017	2018	2019*	المجموع الكلي
العدد	27,908	27,029	26,357	28,099	34,000	**1,459,908**

* رقم تقديري.

يشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2019

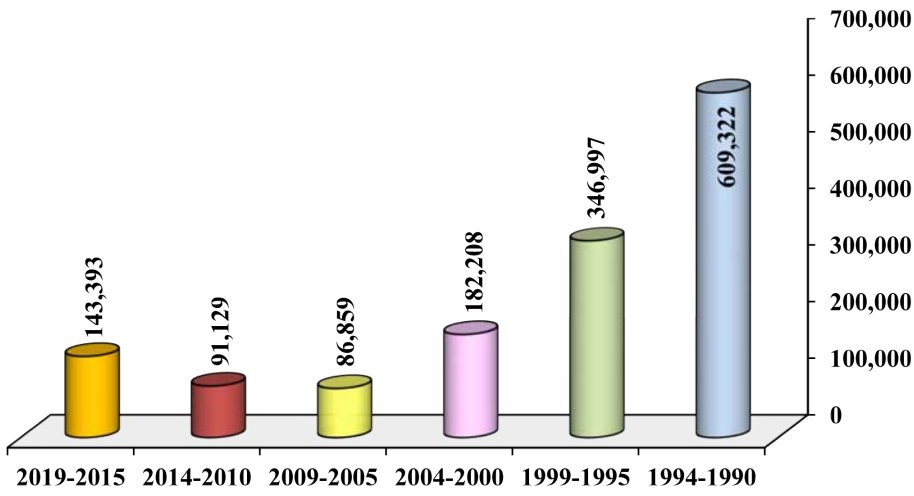

ومن جهة أخرى، يُقدّر عدد اليهود في العالم بـ 14.606 مليون نسمة سنة 2018، يعيش 83.9% منهم في الولايات المتحدة و"إسرائيل". في الوقت نفسه، استمرت ظاهرة توقف نمو عدد يهود العالم، منذ نحو خمسين عاماً، باستثناء "إسرائيل"، وذلك نتيجة تدني نسبة النمو الطبيعي، وترك الدين اليهودي، وانتشار الزواج المختلط.

نسبة اليهود في العالم 2018 (%)

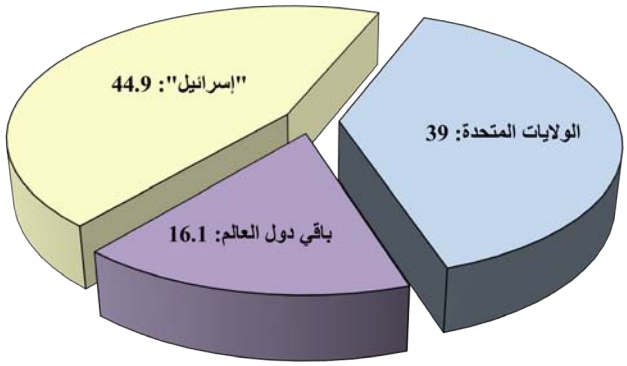

المؤشرات الاقتصادية:

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية في أوروبا؛ ومقارنة بدول الشرق الأوسط. وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي؛ كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي لسنة 2017 ما مجموعه 1,271.6 مليار شيكل (353 مليار دولار) مقارنة بـ 1,330.6 مليار شيكل (370 مليار دولار) سنة 2018، وبنمو مقداره 4.6%. أما بالنسبة لسنة 2019، فيُقدّر الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، حسب المعطيات المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من السنة، بـ 1,391.9 مليار شيكل (390 مليار دولار)، ونمو مقداره 4.6%.

وبلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي 149,828 شيكل (41,654 دولار) سنة 2018، وبناء على المعطيات المتوفرة فيبلغ معدل دخل الفرد 154,257 شيكل (43,218 دولار) سنة 2019.

وبلغت المصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2018 نحو 506.87 مليار شيكل (140.9 مليار دولار)، أما المصروفات العامة المقرة لميزانية سنة 2019 فكانت 503.129 مليار شيكل (نحو 141 مليار دولار). بينما بلغت إيراداتها العامة 468.519 مليار شيكل لسنة 2018 (130.253 مليار دولار). أما الإيرادات العامة المقرة لميزانية سنة 2019 فكانت 503.129 مليار شيكل (نحو 141 مليار دولار). وارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار بنسبة 1.3%، والواردات الإسرائيلية بنسبة 10.8% سنة 2018.

أما بالنسبة لسنة 2019، فحسب الأرقام المتوفرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر، فقد انخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار بنسبة –5.4%، أما الواردات الإسرائيلية فانخفضت بنسبة –1.3%.

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2016–2019 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	2016	2017	2018	2019*
الصادرات	60,573.2	61,151.5	61,951.4	*58,597.1
الواردات	65,804.5	69,144.7	76,610.7	*75,580.9

* رقم تقديري بناء على الأشهر الأحَدَ عشر الأولى من سنة 2019.

وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها لسنة 2018 نحو 16.696 مليار دولار (27% من مجمل الصادرات الإسرائيلية)، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 9.755 مليارات دولار (12.7% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وفي السنة نفسها، احتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، بينما احتلت بريطانيا المركز الثالث، وتقدمت سويسرا إلى المركز الرابع.

وبحسب الأرقام المتوفرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، بقيت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 15.9 مليار دولار، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 12.2 مليار دولار، واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، بينما تقدمت بريطانيا إلى المركز الثالث، واحتلت ألمانيا المركز الرابع.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة لسنتي 2018–2019
حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2019	2018	2019	2018	2019	2018
1	الولايات المتحدة	28,111.3	26,451.1	15,889.7	16,696	12,221.6	9,755.1
2	الصين	11,419.7	11,614.9	4,688.2	4,778.6	6,731.5	6,836.3
3	بريطانيا	8,340.8	10,492.6	5,354.3	4,341.2	2,986.5	6,151.4
4	ألمانيا	6,992.2	7,197.2	1,676.3	1,777.2	5,315.9	5,420
5	سويسرا	6,667.7	9,109.1	1,099.8	1,351.9	5,567.9	7,757.2
6	بلجيكا	5,058.7	6,016.7	1,679.5	2,193.5	3,379.2	3,823.2
7	هولندا	5,038.8	5,558.1	2,198.5	2,275.6	2,840.3	3,282.5
8	هونج كونج	4,978	6,429.8	3,094.7	4,227.1	1,883.3	2,202.7
9	تركيا	4,898.2	4,797.9	1,738.3	1,912.4	3,159.9	2,885.5
10	الهند	3,738	3,933	1,906.4	2,149.5	1,831.6	1,783.5
11	فرنسا	3,581.4	3,803.5	1,559.7	1,605.9	2,021.7	2,197.6
12	إيطاليا	3,554.2	3,823.4	857.1	981.7	2,697.1	2,841.7
13	اليابان	2,157.7	3,087.4	880.5	1,031.6	1,277.2	2,055.8
14	بلدان أخرى	39,641.3	36,247.4	15,974.1	16,629.2	23,667.2	19,618.2
	المجموع العام	**134,178**	**138,562.1**	**58,597.1**	**61,951.4**	**75,580.9**	**76,610.7**

ملاحظة: أرقام سنة 2019 هي أرقام تقديرية بناء على الأشهر الأَحَدَ عشر الأولى من السنة.

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2019 (بالمليون دولار)

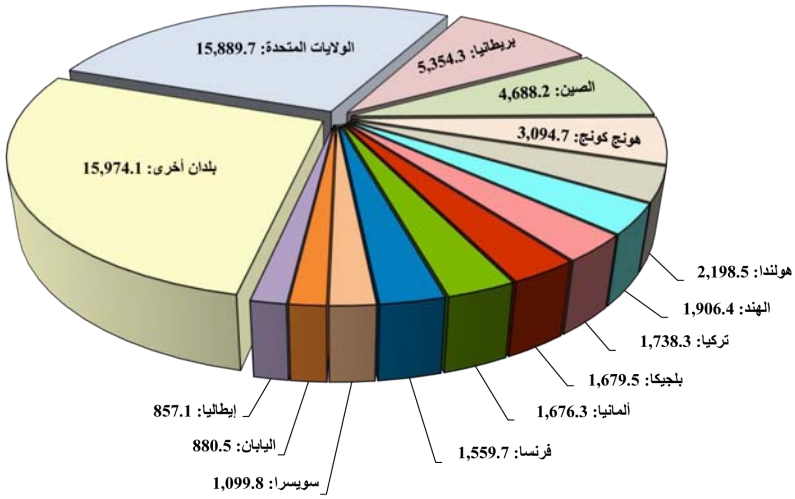

الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2019 (بالمليون دولار)

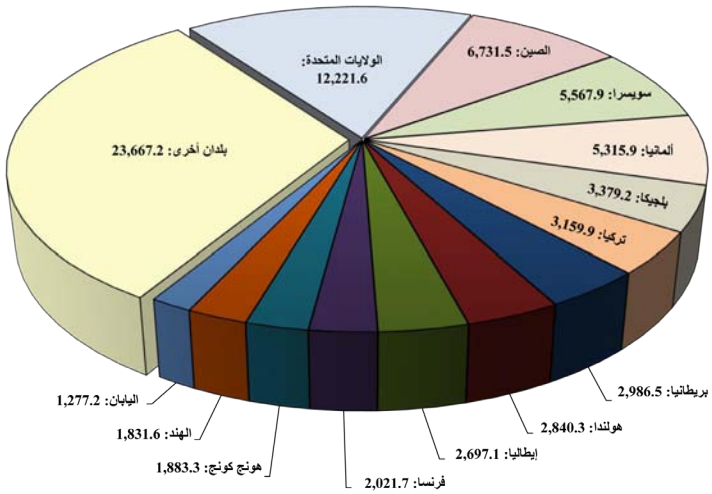

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً بلغ معدله السنوي منذ 1979 وحتى 2017 نحو 3.1 مليارات دولار. غير أنه ارتفع منذ سنة 2018 ليبلغ 3.8 مليار سنوياً، ومن بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية؛ وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2019 ما مجموعه 138.29 مليار دولار.

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2019 (بالمليون دولار)

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989	2008–1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,374.7

الفترة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع المساعدات	2,583.9	2,803.8	3,029.2	3,098	3,115	3,115

الفترة	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
مجموع المساعدات	3,110	3,110	3,107.5	3,805.8	3,800	**138,292.6**

المؤشرات العسكرية:

بالرغم من التقديرات العسكرية الإسرائيلية التي تشعر بالاطمئنان إلى التفوق النوعي الإسرائيلي على القوى والجيوش الرسمية في المنطقة، وعدم وجود تحديات حقيقية من الأنظمة العربية، فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تعطي تقديرات بتزايد المخاطر التي يواجهها الكيان الإسرائيلي، سواء من جهة غزة أم من الجبهة الشمالية (سورية ولبنان)؛ خصوصاً بسبب تطور قدرات المقاومة الصاروخية و"السيبرانية" وإمكانات استخدام الطائرات المسيرة... وقد عبرت التقارير والنقاشات في مؤتمري هرتسليا الـ 18 والـ 19 عن هذه المخاوف. ولذلك، فقد تكرس عنصر "الدفاع" كبعد مهم في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي.

ومع اقتراب دخول خطة جدعون Gideon Plan متعددة السنوات (2016–2020)، التي وضعها رئيس الأركان السابق غادي أيزنكوت، عامها الأخير، فقد قام رئيس هيئة الأركان الجديد أفيف كوخافي ببلورة خطة عمل عسكرية جديدة متعددة السنوات، أطلق عليها اسم (زخم أو قوة دافع) "تنوفاه" multiyear Tnufa ("momentum") plan، لتحلَّ مكان خطة جدعون، ويرتكز معيار النصر في هذه الخطة على إحداث خسائر بشرية كبيرة في صفوف "العدو".

بلغ عدد أفراد الجيش الإسرائيلي في سنة 2019 نحو 615 ألف جندي، بينهم 170 ألف جندي في الخدمة الفعلية، و445 ألف جندي في الاحتياط؛ وهو احتياط فعَّال

قادر على أن ينضم للخدمة والقتال خلال أربعة أيام فقط. وقد لوحظ في الجيش تزايد نفوذ التيار اليميني المتدين حتى في الرتب العليا.

وخلال سنتي 2018–2019، قام الجيش الإسرائيلي بسلسلة من المناورات العسكرية المتنوعة والتي جمعت معظم الأسلحة. وشملت هذه المناورات معظم النطاق الجغرافي؛ أي الجبهات: الداخلية، والجنوبية، والشمالية، والمجالَين البحري والجوي، كما تم إقامة مناورات ذات طبيعة مشتركة مع الجيوش الأمريكية والبريطانية والإيطالية واليونانية والقبرصية والمصرية، وكان من اللافت مشاركة الإمارات العربية المتحدة في إحدى هذه المناورات. وركزت بعض هذه المناورات على محاكاة عملية عسكرية لاحتلال قطاع غزة، ومحاكاة حرب واسعة مع حزب الله في لبنان.

وقد بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية 20.169 مليار دولار (72.547 مليار شيكل) لسنة 2018 بناء على الصرف الحقيقي للميزانية، بينما تم تقدير الميزانية العسكرية لسنة 2019 بنحو 20.139 مليار دولار (69.822 مليار شيكل)، ولم يتضح الصرف الحقيقي لسنة 2019 حتى إعداد هذا التقرير، حيث إن المبلغ مرشح للزيادة. أما صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد تجاوزت 7.5 مليار دولار في 2018، وكان معظمها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. غير أن ذلك الرقم يقل عن مبلغ 9.2 مليار دولار الذي تم تحقيقه في 2017. بينما لم تتضح قيمة صادرات الأسلحة لسنة 2019 حتى إعداد هذا التقرير.

سابعاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي

تأثرت القضية الفلسطينية بما يجري في المنطقة العربية من حراك وانتفاضات، وبحالة الضعف والتشرذم والصراعات التي أخذت أبعاداً طائفية وعرقية. كما تم توظيف القضية الفلسطينية في حالة الاستقطاب التي تعيشها المنطقة بين ما يعرف بمحور دول "المقاومة" ومحور دول "الاعتدال". فيما التقطت "إسرائيل" حالات التناقض والضعف، واستغلتها، لتبني عليها ما تطمح إليه من تطبيع وجودها في المنطقة؛ والتحول من عدو إلى حليف لبعض الدول العربية، في مواجهة أعدائها في المنطقة، وبما يحرف بوصلة الصراع مع الكيان الإسرائيلي عن وجهتها الحقيقية.

بقيت جامعة الدول العربية على حالها من انعدام الفاعلية، نتيجة عدم تفعيل قوتها الناعمة وأدوات التأثير التي تملكها؛ وغرقها في مستنقع الخلافات العربية؛ فلعبت دور المراقب فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، واقتصر دورها على بيانات الشجب فيما يتعلق بالخطوات الأمريكية المتسارعة لتصفية القضية الفلسطينية. ولم يكن لها أي دور أو تأثير يذكر في التخفيف من حالة التوتر والقطيعة بين بعض الدول العربية، أو الحد من نزيف المقدرات العربية التي يتم توظيفها في مواجهة إرادة الشعوب العربية، ودعم قوى الثورة المضادة.

أسهم الاستقرار النسبي في مصر في دعم وضعها الإقليمي، واستعادتها لجزء من قوتها الناعمة؛ لكنها ما زالت تلعب دور الوسيط أكثر من دور الفاعل والمؤثر. فعلى مستوى المصالحة الفلسطينية، لم تحقق أي اختراق يمكِّنها من إتمام المصالحة، على الرغم من محافظتها على علاقة جيدة مع أطراف المعادلة الفلسطينية، وتحسُّن علاقتها مع حماس. وما زال الموقف المصري مما يعرف بـ"صفقة القرن" لا يتسم بدرجة كافية من الوضوح؛ فعلى الرغم من رفض المسؤولين المصريين لما يتم تداوله إعلامياً حول فكرة توطين الفلسطينيين في سيناء، إلا أنهم يعلنون بأنهم يدعمون الجهود الأمريكية لحل القضية الفلسطينية، بل وينخرطون في المبادرات الممهدة لتحقيق رؤية ترامب "للسلام" في المنطقة، كورشة البحرين الاقتصادية. وتشهد العلاقات المصرية الإسرائيلية ازدهاراً ملحوظاً في عهد السيسي، وبلغ التنسيق الأمني بين الطرفين ذروته خصوصاً فيما يتعلق بسيناء.

توترت العلاقات بين الأردن و"إسرائيل" بسبب تجاهل الإسرائيليين للوصاية الأردنية على المقدسات في القدس من ناحية، وإعلان الأردن رفضه الموافقة على ما يتم تداوله إعلامياً بما يعرف بـ"صفقة القرن" من ناحية أخرى، وما قد ينبني عليها من توطين للاجئين الفلسطينيين في الأردن. وقد قاد التوتر في العلاقات بين الطرفين إلى فتور ديبلوماسي، ظهر في رفض الأردن تمديد عقد إيجار الباقورة والغمر، وتصريح العاهل الأردني، بالإضافة إلى خبراء إسرائيليين، بأن العلاقات بين الطرفين تمر بأدنى مستوى لها.

إن استمرار الأزمة السورية قاد بدوره إلى التقليل من دورها الإقليمي. وتحاول "إسرائيل" استغلال انشغال السوريين بالنزاع الداخلي من أجل فرض الوقائع على الأرض، وترسيخ و"شرعنة" سيطرتها على الجولان المحتل، بمساعدة من حليفها الأمريكي. وفي الوقت نفسه، تحاول السعي لفرض قواعد للعبة تصب في صالحها، وتحافظ فيها على أمنها، رافضةً التواجد الإيراني في سورية، مستخدمة القصف المتكرر في سورية كأداة لإرسال رسالة مفادها بأنها لن تقبل بوجود الإيرانيين على حدودها. كما استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين القاسية نتيجة الصراع في سورية.

اتخذ ملف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منحى تصعيدياً، بسبب إعلان وزير العمل اللبناني عن بعض الإجراءات التي تؤدي إلى مضاعفة معاناة الفلسطينيين في لبنان؛ بعكس المواقف الحزبية اللبنانية التي توافقت على تحسين أوضاعهم. وقد أدى ذلك إلى احتجاجات ومظاهرات واسعة في الوسط الفلسطيني. لكن هذا التوتر تم احتواؤه لاحقاً من قبل الحكومة اللبنانية. من جهة أخرى، حاول الإسرائيليون فرض قواعد جديدة للاشتباك في لبنان، لكن حزب الله والقوى اللبنانية أفشلت ذلك. وقد استمرت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان بأشكال عدة، سواء بالحرب الاستخباراتية، والتي تجسدت بالكشف عن خلايا الموساد الناشطة في لبنان عقب محاول الاغتيال الفاشلة لأحد القيادات الفلسطينية، أم من خلال السعي لوضع اليد على الغاز اللبناني المتواجد في المياه الإقليمية. ومن ناحية ثالثة، فمع تصاعد الحراك الشعبي في لبنان أواخر 2019 وازدياد التدهور الاقتصادي، تضاعفت معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى مستويات غير مسبوقة.

انتشرت أنباء عن ممارسة السعودية انفتاحاً تطبيعياً مع "إسرائيل"، ودعمها غير المعلن رسمياً لبنود خطة "السلام" الأمريكية والمعروفة بـ"صفقة القرن"، بالرغم من الإعلان الدائم في القمم الخليجية عن الوقوف مع الشعب الفلسطيني وقيادته. برز الموقف السلبي للسعودية والإمارات والبحرين من المقاومة الفلسطينية، على اعتبار أنها "أداة" بيد إيران، في مقابل الموقف المساند من الكويت وقطر. وأسهمت حالة العداوة لبعض دول الخليج مع إيران في محاولة "إسرائيل" الدفع باتجاه إنشاء حلف أمني معها، وبدعم أمريكي.

وقد مثَّل فوز قيس بن سعيد برئاسة تونس دفعاً معنوياً للقضية الفلسطينية ولمواجهة التطبيع. غير أنه في مقابل النشاطات الشعبية الواسعة المتضامنة مع القضية الفلسطينية؛ كان هناك هجمات إعلامية مبرمجة على المقاومة والقضية الفلسطينية برعاية من بعض الأنظمة الرسمية. كما تزايدت وتيرة النشاطات التطبيعية التي ترعاها الحكومات العربية، تحت غطاء المؤتمرات الدولية والنشاطات الرياضية، وتحقيق المصلحة الاقتصادية، وظهر ذلك خصوصاً في عدد من الدول الخليجية وبدرجات متفاوتة مع البحرين والإمارات والسعودية وعُمان وقطر. غير أن الموقف الكويتي ظلَّ ثابتاً ضدّ التطبيع. ويشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2018–2019
(بالمليون دولار)

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2019	2018	2019	2018
مصر	106.9	112.1	74.2	72.2
الأردن	99.4	71.5	284.8	346
المغرب	4.1	4.9	9.7	8

ملاحظة: أرقام سنة 2019 تقديرية بناء على الأشهر الأحَدَ عشر الأولى من السنة.

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2018–2019

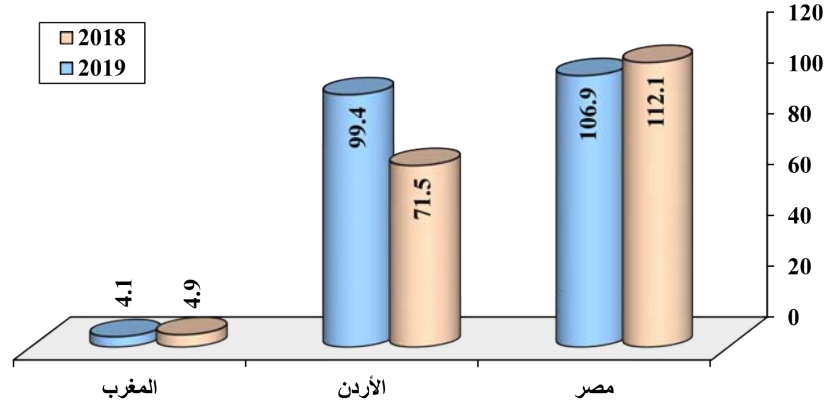

الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2018–2019

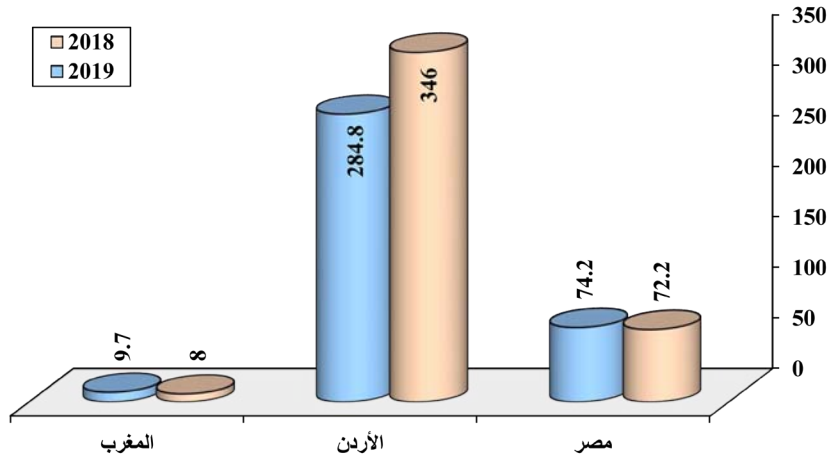

ثامناً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

يستقرئ التقرير الاستراتيجي فيما يتعلق بهذا العنوان منظمة التعاون الإسلامي، ويدرس نموذجين من العالم الإسلامي هما تركيا وإيران، كما يستطلع مسارات التفاعل الشعبي ومسارات التطبيع.

تركيا:

شهدت السنتان الماضيتان 2018–2019، دوراً تركياً نشطاً في القضية الفلسطينية، تركز في معظمه على قضية القدس بعد قرار نقل السفارة الأمريكية إليها. فقد قادت تركيا العمل الرسمي الإسلامي المشترك بخصوص هذه القضية، من خلال منظمة التعاون الإسلامي التي استضافت على أراضيها قمة طارئة لها، حيث كانت هي رئيستها الدورية بين سنتي 2016 و2019.

وكانت تركيا من الدول الأعلى صوتاً في وجه الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وخصوصاً استهدافها المباشر للمشاركين في مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة. كما شهدت السنتان الماضيتان استمراراً لحالة التأزم بين أنقرة ودولة الاحتلال، والتراشق الإعلامي والسياسي؛ ليس فقط على مستوى القضية الفلسطينية، وإنما على صعيد العلاقات البينية المباشرة وتناقض مصالحهما في المنطقة كذلك. وفي المقابل، يبدو أن الطرفين التركي والإسرائيلي حرصا على عزل مسار العلاقات التجارية، عن التوتر السياسي والإعلامي؛ فظلت تركيا الشريك التجاري الأكبر لـ"إسرائيل" في العالم الإسلامي في سنة 2019؛ بصادرات إلى "إسرائيل" تبلغ نحو 3.16 مليار دولار، وواردات من "إسرائيل" تبلغ نحو 1.74 مليار دولار.

وقد وثَّقت أنقرة علاقاتها مع الفلسطينيين وتحديداً السلطة الفلسطينية في رام الله. وحافظت تركيا على علاقاتها الطيبة مع حماس؛ وشهدت تحسناً لافتاً في أواخر 2019 عندما اجتمع الرئيس أردوغان بوفد برئاسة خالد مشعل، ثم بوفد برئاسة إسماعيل هنية بعد خروجه من قطاع غزة. ومن جهة أخرى، فقد صعّدت تركيا مؤخراً ضدّ القيادي السابق محمد دحلان، وأصدرت بحقه مذكرة توقيف، ووضعت جائزة مالية لمن يساعد في القبض عليه.

هذا الدور التركي المحكوم بسقف عدة عوامل ومحددات، والمتطور بشكل تدريجي وبطيء مرشح للاستمرار بالطريقة والوتيرة نفسها في المستقبل القريب، لكنه قابل للتطوير والترشيد في حال كان هناك جهد فلسطيني مبذول وفق رؤية واضحة المعالم والأولويات.

إيران:

لم تمنع الضغوط الاقتصادية والسياسية المسؤولين الإيرانيين من إعلان المواقف الواضحة والمنددة بـ"صفقة القرن"، وبعمليات التطبيع مع "إسرائيل". كما استمرت القيادة الإيرانية في تأكيد ثوابتها من لا شرعية الكيان الإسرائيلي، ومن إعلان دعم حركات المقاومة في فلسطين، وتعزيز العلاقة وتطويرها على المستويات كافة مع هذه الحركات.

وقد شهدت علاقات إيران مع حركة حماس تطوراً مهماً، حيث استعادت حيويتها وحرارتها، بعدما تراجعت نسبياً في السنوات الماضية. ولعل خطورة ما يحاك من مشاريع لتصفية قضية فلسطين، من نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، وتسارع التطبيع العربي مع "إسرائيل"، بالإضافة إلى الاعتراف الأمريكي بشرعية المستوطنات على الأرض الفلسطينية، وترابط هذه التطورات مع إضعاف إيران وتطويقها اقتصادياً وسياسياً، دفع القيادتين في حماس وفي إيران إلى تسريع وتيرة اللقاءات لتنسيق التعاون، وتأكيد المواقف المشتركة من المقاومة ومن دعمها. وقد رأى مرشد الثورة عند استقباله لوفد برئاسة صالح العاروري نائب رئيس حماس في صيف 2019 أن "حماس تقع في قلب فلسطين كما أنّ فلسطين تقع في قلب العالم الإسلامي". في حين أشاد رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار بهذه العلاقة، وبدور إيران في تقديم الدعم والإسناد للمقاومة.

وقد أثار الاغتيال الأمريكي لقائد فيلق القدس قاسم سليماني في 2020/1/3 حالة تصعيد واسعة بين إيران وأمريكا، مع تهديدات إيرانية لـ"إسرائيل". وشاركت وفود فلسطينية في تشييع جنازة سليماني، كان أبرزها وفد حركة حماس بقيادة رئيس الحركة إسماعيل هنية.

مسارات التفاعل الشعبي ومسارات التطبيع:

شهد العالم الإسلامي مئات الفعاليات التضامنية مع الشعب الفلسطيني؛ إذ ظلت قضية القدس والمسجد الأقصى، ومواجهة الاعتداءات الصهيونية ومحاولات التهويد، عنصراً جامعاً وموحداً ومحفزاً للمسلمين؛ حيث أقيمت فعاليات كبيرة في إندونيسيا وماليزيا وتركيا وإيران وباكستان ونيجيريا وغيرها.

وتحاول "إسرائيل" تحقيق اختراقات في العالم الإسلامي، بالاستفادة من النفوذ الأمريكي، وتحت غطاء الإمكانات العسكرية والتكنولوجية الإسرائيلية. وهي اختراقات حققت نجاحات محدودة، في بيئات ما تزال معادية لـ"إسرائيل".

وما زالت تركيا تتصدر العلاقات الاقتصادية مع الكيان الإسرائيلي، كما أن هناك دولاً تقيم علاقات تجارية دون أن تقيم علاقات ديبلوماسية رسمية مع "إسرائيل". ويبين الجدول التالي حجم الصادرات والواردات الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية خلال سنتي 2018–2019.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية 2018–2019

(بالمليون دولار)

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2019	2018	2019	2018
تركيا	1,738.3	1,912.4	3,159.9	2,885.5
نيجيريا	150.4	213.7	6.2	3.9
أذربيجان	90.5	137.8	0.5	1.6
كازاخستان	33.7	44.1	0.3	4.1
إندونيسيا	31.6	36.9	42.5	68
ماليزيا	3.7	5.4	11	11.8

ملاحظة: أرقام سنة 2019 تقديرية بناء على الأشهر الأحَدَ عشر الأولى من السنة.

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من الدول الإسلامية 2018–2019 (بالمليون دولار)

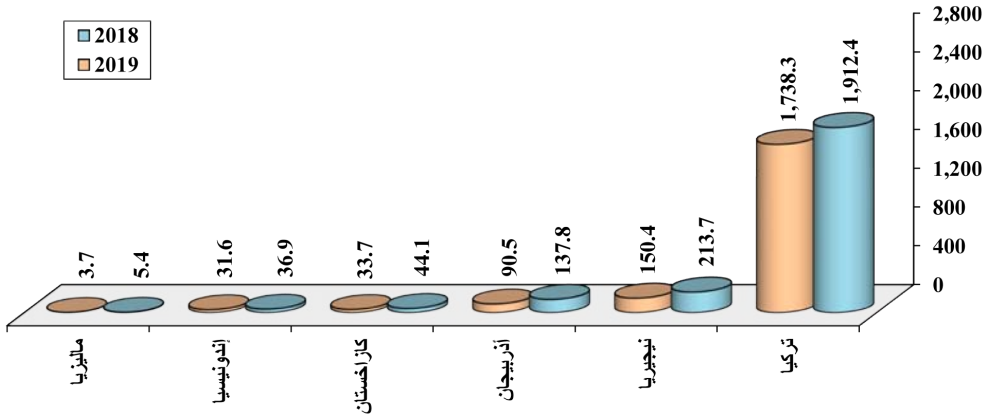

الواردات الإسرائيلية من عدد من الدول الإسلامية 2018–2019 (بالمليون دولار)

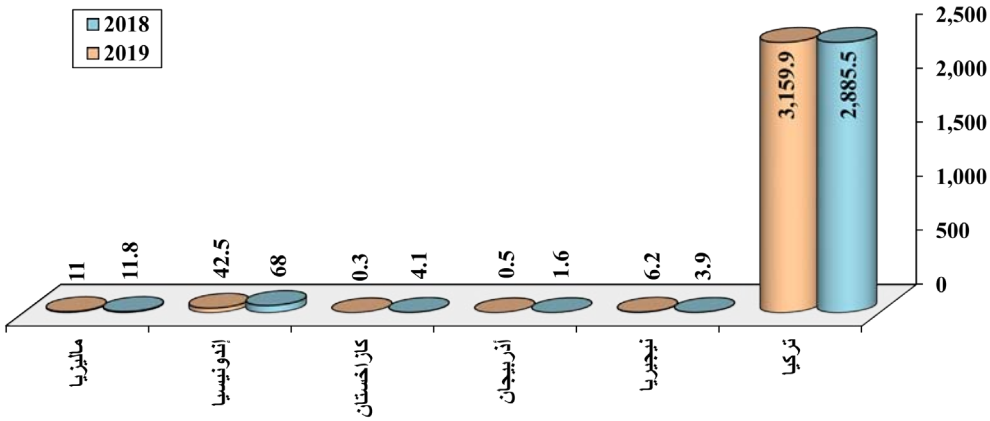

تاسعاً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

عرفت الفترة 2018-2019 عدداً من التطورات الدولية التي لها انعكاسات بشكل مباشر أو غير مباشر على القضية الفلسطينية سواء في المدى الزمني المباشر أم المتوسط أم البعيد، وتتمثل هذه التطورات في استمرار الميل التدريجي نحو نظام دولي متعدد الأقطاب. كما أن الدفء في العلاقات الأوروبية الأمريكية لم يعد بالمستوى نفسه قياساً بمراحل سابقة، إلى جانب أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يجعل القرار الأوروبي، أكثر تحرراً من الاعتبارات الأمريكية التي كانت تتبناها بريطانيا. ويتضح أن الأوروبيين صوتوا لصالح الحقوق الفلسطينية في أكثر من 76% من قرارات الأمم المتحدة خلال السنتين 2018-2019، وهو أمر تزداد أهميته في ضوء القلق الإسرائيلي من استمرار التحول الهادئ في الرأي العام الدولي لصالح الحقوق الفلسطينية، وهو ما دفعها لمزيد من توظيف المنصات الرقمية. وتتضح تداعيات مواقف الرأي العام الدولي في توجهات الأفراد وتقارير المنظمات الدولية غير الحكومية المساندة للحقوق الفلسطينية، واتساع التأييد لمطالب حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس)، خصوصاً في مستويات الاستجابة لدعواتها لمقاطعة "إسرائيل" في الجوانب الاقتصادية والأكاديمية.

يقابل الاتجاهات السابقة اتجاهات معاكسة تتمثل أبرزها في سعي أطراف عربية، خصوصاً خليجي، لمزيد من تهميش أهمية الموضوع الفلسطيني في علاقاتها الدولية، باتجاه تعزيز صدارة موضوعات إقليمية أخرى تمثل إيران أبرزها؛ إلى جانب التراجع المتواصل لدور اللجنة الرباعية المكلفة بمتابعة تسوية الصراع العربي الصهيوني، واستمرار الولايات المتحدة في تعطيل مجلس الأمن الدولي عن مواكبة قرارات الجمعية العامة أو الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، في مزيد من الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني، مع ملاحظة أن دراسة عملية التصويت في الأمم المتحدة في الثلاثين سنة الماضية تشير إلى أن التأييد الدولي للفلسطينيين يتزايد في فترات المواجهة والانتفاضات، أكثر من فترات الهدوء.

النسبة المئوية للتصويت لصالح فلسطين في كافة أجهزة الأمم المتحدة خلال الفترة 1987–2018

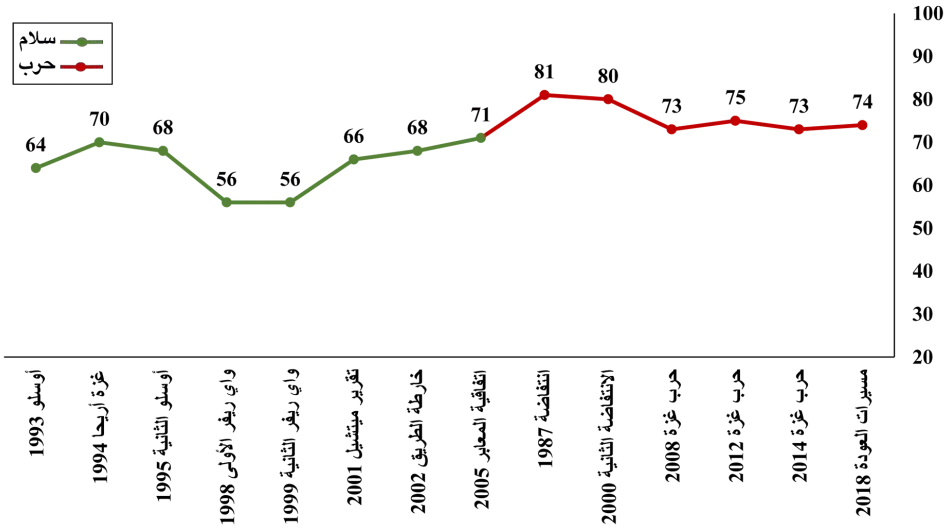

يضاف إلى ما سبق، الإقرار الأمريكي بشرعية الاستيطان خروجاً على التقليد السائد في السياسة الأمريكية، مترافقاً مع سياسات أمريكية اقتصادية وسياسية وعسكرية تستهدف مزيداً من التضييق على المقاومة الفلسطينية، وتبرز التوجهات الأمريكية الخطرة في المرحلة القادمة في الإعلان عن ما سمي بـ"صفقة القرن" في 2020/1/28، والتي تتبنى عملياً الرؤية الصهيونية الليكودية، وتسعى لتصفية القضية من خلال إلغاء حل الدولتين، والعمل على تحويل الموضوع الفلسطيني من موضوع سياسي استراتيجي إلى موضوع اقتصادي، كما حدث في مناقشات مؤتمر البحرين في حزيران/يونيو 2019، والتعامل مع فلسطين كعقار لا كوطن محتل، وتحويلها إلى معبر لمزيد من التطبيع العربي الإسرائيلي.

وقد شكّل نجاح اللوبي الصهيوني في دعم حزب المحافظين البريطاني للفوز في الانتخابات المبكرة خلال سنة 2019، أحد التطورات السلبية التي قد تتضافر نتائجها مع الاتجاهات السلبية الأخرى لإيجاد بيئة دولية ترغبها "إسرائيل".

ولا شك أن نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 2020 ستكون لها تداعيات واضحة في حالة إعادة انتخاب ترامب، على الرغم من آثار الاضطراب في بنية الإدارة

الأمريكية والتغير المستمر في قياداتها خلال فترة رئاسته، ناهيك عن ملاحقته في موضوعات إساءة استخدام السلطة، وملفات الدور الروسي في الانتخابات الأمريكية، وعلاقة ترامب مع أوكرانيا. وستعمل "إسرائيل" خصوصاً من خلال اللوبي اليهودي الصهيوني على تدعيم فرص نجاح ترامب للمرة الثانية.

لم تشهد سنتا 2018–2019 تغيراً جوهرياً في سياسات منظمة البريكس (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا) سوى التغير الذي جرى في البرازيل، بوصول رئيس معروف بمواقفه المتطابقة مع المواقف الإسرائيلية، واحتمالات تعزيز العلاقات الصينية الإسرائيلية في حالة تحقيق مبادرة الحزام والطريق الصينية تقدماً أكبر في المنطقة، واستمرار حزب جاناتا الهندوسي في الهند في تعزيز العلاقة مع "إسرائيل" بعد فوزه في الانتخابات. وتبقى جنوب إفريقيا داعماً مهماً للقضية الفلسطينية.

أما دول الاتحاد الإفريقي فقد ظلَّت أقرب في معظم توجهاتها للمواقف الفلسطينية باستثناء غانا وكينيا وإثيوبيا بشكل خاص، وهي الدول الأكثر تأييداً في القارة الإفريقية لـ"إسرائيل".

عاشراً: أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2020–2021

- استمرار أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وتدهور مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وانعدام فاعليتها، واستمرار حالة الانقسام الفلسطيني، وحالة التجاذب بين مسارَي التسوية والمقاومة، في ضوء إصرار القيادة الفلسطينية الحالية على الهيمنة على صناعة القرار.
- استمرار تآكل السلطة الفلسطينية، واستمرار سعي الاحتلال لإفراغها من مضمونها الوطني، وتضخيم دورها الوظيفي المعيشي والأمني تحت هيمنته.
- من المستبعد عقد انتخابات حرة نزيهة للمجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمشاركة جميع القوى الفلسطينية خلال سنة 2020.
- استمرار التنسيق الأمني بين السلطة في رام الله وبين الاحتلال الإسرائيلي.
- استمرار الحصار على قطاع غزة (بدرجات متفاوتة) طالما ظل تحت سيطرة قوى المقاومة.
- تزايد مخاطر التهويد على القدس والمسجد الأقصى، وتزايد الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية، سعياً من الاحتلال الصهيوني لقطف ثمار التردي العربي والإسلامي والدعم الأمريكي غير المسبوق.
- تزايد احتمالات ضم الاحتلال الإسرائيلي رسمياً لأجزاء من الضفة الغربية، مثل المستوطنات ومناطق الأغوار، وما وراء الجدار العنصري العازل؛ خصوصاً بعد إعلان ترامب عن المحتوى السياسي لـ"صفقة القرن" في 2020/1/28.
- استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني في مناطق السلطة للاحتلال الإسرائيلي.
- انسداد مسار التسوية السلمية، وتهاوي حل الدولتين.
- تصاعد الضغوط على حماس وخط المقاومة في قطاع غزة لمحاولات التطويع والإسقاط في ضوء "صفقة القرن".

- الفشل الأمريكي في إنفاذ ما يعرف بـ"صفقة القرن" فلسطينياً وعربياً، بالرغم من استمرار السعي لفرض بعض جوانبها على أرض الواقع.
- استمرار الصمود على الأرض، واستمرار التزايد السكاني للشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، بما يتجاوز أعداد اليهود.
- تطور إمكانات العمل الفلسطيني المقاوم، وازدياد قدراته القتالية النوعية؛ خصوصاً الصاروخية والسيبرانية، والطائرات المسيرة.
- اتجاه المجتمع الصهيوني نحو مزيد من التطرف الديني والقومي.
- زيادة المخاطر الاستراتيجية التي قد تواجه الكيان الإسرائيلي؛ سواء بسبب تطور قدرات المقاومة، أم لاحتمالات تغير البيئة الاستراتيجية المحيطة، أم بسبب فشل مسارات التسوية والتطبيع.
- بلوغ "الموجة المضادة" للربيع العربي مداها، واستنزافها، وحدوث تشقّقات في جدرانها، مع تزايد المؤشرات على بدء استعادة قوى التغيير الحضاري الداعمة لخط المقاومة حيويتها بالتدريج.
- مزيد من الارتباك وإعادة الحسابات لدى الدول التي سارعت بالتطبيع مع الكيان الإسرائيلي.
- متابعة الدور الإيجابي التركي تجاه القضية الفلسطينية.
- متابعة الدور الإيراني الداعم للمقاومة الفلسطينية، والرافض للكيان الإسرائيلي، مع تزايد فرص الاحتكاك المباشر وغير المباشر بين إيران و"إسرائيل".
- استمرار الموقف الدولي الرسمي تجاه قضية فلسطين على خطه العام، بالرغم من تزايد التماهي الأمريكي مع الاحتلال الإسرائيلي.
- تزايد بطيء ومتدرج في تعاطف الرأي العام الدولي مع قضية فلسطين، وتزايد أنشطة حركات المقاطعة بي دي أس BDS، وكذلك فعاليات تجريم الاحتلال الإسرائيلي.

Summary

of

The Palestine Strategic Report

2018 – 2019

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب: 14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت